



السيد الأستاذ / رئيس قطاع الإفصاح بالبورصة
القرية الذكية - الحي المالي
مبني البورصة المصرية أمام قاعة المؤتمرات

تحية طيبة .. وبعد ..

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم مع هذا نسخة القوائم المالية المجمعة للبنك والإيضاحات
المتممة لها مرفقاً بها تقرير السادة مراقبي حسابات البنك وذلك عن الفترة المالية المنتهية
في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م.

وتفضلا بقبول فائق الاحترام ،،

المشرف على القطاع المالي

مدير علاقتك المستثمرين

تحريراً في : ٢٠٢٣/٨/٢٩ م

مرفقات : القوائم المالية المجمعة للبنك والإيضاحات المتممة لها .

بنك فيصل الإسلامي المصري
(شركة مساهمة مصرية)
القواعد المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
الموافق ١٤٤٤ ذو الحجة ١٢ هـ

BDO خالد وشركاه
محاسبون قانونيون ومستشارون

حازم حسن KPMG
محاسبون قانونيون ومستشارون

تقرير الفحص المحدود على القوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة
بنك فيصل الإسلامي المصري "ش.م.م"
المقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة المرفقة لبنك فيصل الإسلامي المصري "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في قائمة المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وكذا القوائم المجمعة للدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى. والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل الواضح لها طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة، وتنحصر مسؤوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة المؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.

الاستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدها ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي المجمع في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، طبقاً لقواعد إعداد وتصوير القوائم المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة عن البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ والمعدلة بموجب التعليمات الصادرة في ٢٦ فبراير ٢٠١٩ وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة بإعداد هذه القوائم المالية الدورية المجمعة.



فارس عامر إمام عامر
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٢٣٠
KPMG حازم حسن



مهند طه خالد
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٣٧٥
BDO خالد وشركاه

القاهرة في ٢٩ أغسطس ٢٠٢٣

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)

قائمة المركز المالي الدوري المجمعة

فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الموافق ١٤٤٤ ذو الحجة ٥

رقم	إيضاح	م ٢٠٢٣٠ يوليوبالألف جنيه مصرى	م ٢٠٢٢٠ ديسمبربالألف جنيه مصرى
(١٥)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري	١٢,٨٠٤,٧٢٧	١٢,٦١٨,٧٨٢
(١٦)	أرصدة لدى البنوك	٣٧,٦٩٥,٣٥٩	٢٤,١٠٨,٦٤٥
(١٧)	مخزون	٢,٣٠١,٤١٥	٩٣٤,٥٢٥
(١٨)	عملاء وأوراق قبض	٨٧٩,٦٦٢	٦٨٦,٠٩٨
(١٩)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك	٦٣,٣٥٥	-
(٢٠)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء	١٢,٧٢٢,٨٨٥	١٢,٣٩٨,٨٢٣
الأصول			
(٢٠)	استثمارات مالية	٣٢,٩٤٥,١١٦	٣٣,٨٣١,١٨٣
(٢٠)	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر	٣٤٤,١٢١	٢٦٤,٤٥٣
(ج)	بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	٦٣,٤٨٤,٢٢٣	٦٠,٦١٣,٩٥٧
(د)	بالتكلفة المستهلكة	٦٢١,٢٩٧	٥٣٦,٢٣٤
(٢١)	استثمارات في شركات شقيقة	٦,١٠٣,٨٤١	٥,٩١١,٢٧١
(٢٢)	أصول أخرى	٤٥٧,٧٦٨	٢١٣,٥٥٠
(٢٣)	أصول ضريبية مؤجلة	٢٣٩,٤١٧	١٩٣,٣٩٦
(٢٤)	أصول غير ملموسة	٢,٤٠٦,١٨٨	٢,٣٧٤,٩٧٤
	أصول ثابتة	٢٩,٥٧٧	٢٩,٧٠١
	استثمارات عقارية		
	اجمالي الأصول	١٧٣,٠٩٨,٩٦١	١٥٤,٧١٥,٥٩٢
الالتزامات وحقوق الملكية			
(٢٥)	الالتزامات	٨,٠٢٢,٦٣٧	١,٦٩٥,١٠٩
	أرصدة مستحقة للبنوك	٨٠,٤٨٦	١٥٨,٤٩٣
	قرופض طويلة الأجل	٦٠٧,١٩٧	٣٤٦,٢٨٩
(٢٦)	مواردون و أوراق دفع	١٣٢,٣٣١,٨١١	١٢٣,٤٨١,١٢٨
(٢٧)	الأوعية الادخارية وشهادات الادخار	٤,٩٩٣,٦٧٥	٤,٥٩٧,٧٧٠
(٢٨)	الالتزامات أخرى	٢٨٧,١٩٦	٣١٠,٤٠٧
	مخصصات أخرى	٩١٨,٣٠٤	٨١٠,٠٩٥
	الالتزامات ضريبية جارية		
	اجمالي الالتزامات	١٤٧,٢٤١,٣٠٦	١٣١,٣٩٩,٢٩١
حقوق الملكية			
(٢٩)	رأس المال المدفوع	٥,٦٧٧,٥٩	٥,٦٧٧,٥٩
(٢٩)	أسهم خزينة	(٩,٨٩٢)	(٩,٨٩٢)
(٣٠)	الاحتياطيات	٦,٩٩٤,٦١٦	٥,٣٤١,٠٢٥
(٣٠)	الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)	١٢,٨٩٨,٦٩٨	١٢٠,٠٢١,٤٨٦
	إجمالي حقوق الملكية العائد إلى مساهمين البنك	٢٥,٥٦٠,٩٣١	٢٣,٠٣٠,١٢٨
	الحقوق غيرالمسيطرة	٢٩٦,٧٢٤	٢٨٦,١٧٣
	إجمالي حقوق الملكية	٢٥,٨٥٧,٦٥٥	٢٣,٣١٦,٣٠١
	إجمالي الالتزامات وحقوق الملكية	١٧٣,٠٩٨,٩٦١	١٥٤,٧١٥,٥٩٢


المحافظ
عبد الحميد محمد أبو موسى

المشرف على القطاع المالي
علااء الدين عبد العزيز السيد



- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدوري المجمعة .

- تقرير الفحص المحدود (مرفق).

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م الموافق ١٤٤٤ ذو الحجة هـ

إيضاح رقم	من ١ يناير ٢٠٢٣م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م	من ١ أبريل ٢٠٢٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م	من ١ يناير ٢٠٢٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م	من ١ أبريل ٢٠٢٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م	من ١ أبريل ٢٠٢٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م
عائد مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة	٥,٧٨٢,٤٨٩	٣,٩٧١,٤٠٢	٧,٥٧٦,٥٩٩	(٦)	
تكلفة الأوعية الادخارية والتکاليف المشابهة	(٣,٥٥٢,٤٧٢)	(٢,٥٩٢,٧٢٠)	(٤,٧٧٤,١١٩)	(٦)	
المبيعات	١,٥٨٩,٥٣٢	١,٠٦٣,٥٣٦	٢,٠٥٤,٧٥٢	(٦)	
تكلفة المبيعات	(١,١٣٦,٠٨١)	(٨٢١,٧١٢)	(١,٤٥٦,٣٣٢)	(٦)	
صافي الدخل من العائد	٢,٦٨٣,٤٦٨	١,٦٢٠,٥٠٦	٣,٤٠٠,٩٠٠	(٦)	
إيرادات الأتعاب والعمولات	١٣٦,٢٧٩	١٠٢,٠٠٨	٢٢٣,٧٠٦	(٧)	
توزيعات الأرباح	١٣٢,٨١٢	١٥,٩٩٤	١٧٩,٠٧٧	(٨)	
صافي دخل المتاجرة	٤٤,٨٠٨	٣٤,٤٤٥	٣٤,٩٦٢	(٩)	
أرباح الاستثمارات المالية	٩٤,٧١٣	٣٤,١٦٠	٨٥,٠٦٤	(٥/٢٠)	
(عبء) الاضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار	(٤٦,١٧٥)	(٣٦,٣٤٤)	(٤٨٠,٤٦٧)	(١٠)	
مصروفات إدارية	(٨٧٠,٥٢٣)	(٤٦٨,٧٩٤)	(١,٢١٧,٢٨١)	(١١)	
الزكاة المستحقة شرعا	(٧٥,٠٠٠)	(٧٥,٠٠٠)	(١٢٥,٠٠٠)		
إيرادات تشغيل أخرى	٨٠٦,٥٥٢	٢٠,٢٠٧	١,٦١١,٧٩٨	(١٢)	
الربح قبل ضرائب الدخل	٢,٩٠٦,٩٣٤	١,٢٤٧,١٨٢	٣,٧١٢,٧٥٩		
(مصروفات) ضرائب الدخل	(٨٤٠,٥٢٤)	(٤٧٧,٩٨٣)	(٧٢٤,٦٨٧)	(١٣)	
صافي أرباح الفترة قبل الحقوق غير المسيطرة	٢,٠٦٦,٤١٠	٧٦٩,١٩٩	٢,٩٨٨,٠٧٢		
الحقوق غير المسيطرة	(٤٥,٢٢٦)	(٢٣,٣١٢)	(٤٤,٩٨٩)		
صافي أرباح الفترة بعد الحقوق غير المسيطرة	٢,٠٢١,١٨٤	٧٤٥,٨٨٧	٢,٩٤٣,٠٨٣		
نصيب السهم في الربح (جنيه)	٣,١٦٣		٤,٦٤٤	(١٤)	


 - المحافظ
 عبد الحميد محمد أبو موسى


 المشرف على القطاع المالي
 علاء الدين عبدالعزيز السيد

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة الدخل الشامل الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الموافق ١٤٤٤ ذو الحجة ١٤٤٤ هـ

من ١ يناير ٢٠٢٣م من ١ أبريل ٢٠٢٣م من ١ يناير ٢٠٢٢م من ١ أبريل ٢٠٢٢م
 إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م إلى ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م
 بالآلاف جنيه مصرى بالآلاف جنيه مصرى بالآلاف جنيه مصرى بالآلاف جنيه مصرى

صافي أرباح الفترة من واقع قائمة الدخل

بنود لا يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات حقوق الملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

بنود قد يتم إعادة تبويبها في الأرباح والخسائر

صافي التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

التغير في الخسائر الأنتقامية المتوقعة لأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

اجمالي بنود الدخل الشامل الآخر للفترة

اجمالي الدخل الشامل للفترة

- الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م الموافق ١٢ ذو الحجه ١٤٤٤هـ

الإسم	الحقوق غير المسجلة بالاكتتاب جنديه مصرى	أجلمنى حقوق الملكية بالاكتتاب جنديه مصرى	الأذونات المتداولة و صافي أرباح القراءة بالاكتتاب جنديه مصرى	رأس المال المدفوع بالاكتتاب جنديه مصرى	إيجاص
١٢٠,٢٣,٧٩,١٠,٥٦,٥١	٢٨٦,١٣,٧٣	٢٣,٢٠,٣٠,٩١	١٢,٤٤,١٢,٩١	٥,٦٧,٧٦,٥٥,٥٩	١٢٠,٢٣,٧٩,١٠,٥٦,٥١
(٤٥,٥٦,٥١)	(٤٧٤,٣٢)	(٤٧١,٤٤,٩١)	(١٣٣,٢٣)	١١,٢١,٥٩,١٤	(٤٥,٥٦,٥١)
٣١	-	-	-	-	٣١
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٦٩	٦٧,٧٧,٨٨,٩٠	٦٧,٦٦,٩٤	٦٣,٦٣,٦٣	٦٣,٦٣,٦٣	٦٩
الإرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م	٦٧٦,٣٤,٢٣	٦٧٦,٣٤,٢٣	٦٧٦,٣٤,٢٣	٦٧٦,٣٤,٢٣	٦٧٦,٣٤,٢٣

الأرصدة في ١ يناير ٢٠٢٢م
 صافي التغير في الأمشتارات بالقيمة العادلة من خلال الليل الشامل الآخر
 توزيعات أرباح
 زيادة رأس المال
 المحول من احتياطي المخاطر التي يجه عن أصول التملكها
 البنك للأرباح المختصرة
 المحول إلى احتياطي (عام)
 المحول إلى احتياطي رأسمالي
 صافي أرباح القراءة
 الأرصدة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م

- الإصدارات المرتفقة من إيداع (١) إلى (٤) جزء لا يتجزأ من القائم المالية الدورية المجمعة .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ الموافق ١٤٤٤ ذي الحجة ٥

إيضاح رقم	إيضاح رقم	النقدية في النشطة التشغيل
٣٠ يونيو ٢٠٢٣ بالمليون جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٢ بالمليون جنيه مصرى	صافي الأرباح قبل ضريبة الدخل
٢,٩٦,٩٣٤	٣,٧١٢,٧٥٩	تعديلات لتسوية صافي الأرباح مع التدفقات النقدية من نشطة التشغيل:
٩٥,٩٣٠	١٣٩,٦٠٧	اهمال أصول ثابتة واستثمارات عقارية واستهلاك أصول غير ملموسة
٢٤,٧١٥	٣٥٦,٠٩٤	اضمحلال الأصول
٥٢١	٢,١٦٨	فرق إعادة تقييم المخصصات الأخرى بالعملات الأجنبية
١٦٣,٩٥٩	٦,٨٠٣	عبء مخصصات أخرى
(٩٤,٧١٣)	(٨٥,٦٤)	(أرباح) استثمارات مالية
(٢,٥٣٩)	(٦,١٤٠)	(أرباح) بيع أصول ثابتة
(١٣٢,٨١٢)	(١٧٩,٠٧٧)	توزيعات أرباح
٢,٩٦١,٩٩٥	٢,٩٤٧,١٥٠	أرباح التشغيل قبل التغيرات في الأصول والالتزامات من نشطة التشغيل
صافي التغيير في الأصول والالتزامات المتداولة		
٩,١٨٨,٣٥٦	٢٣٤,٥٥٧	ودائع لدى البنك
(٦٣,٠٨١)	(٧٩,٦٦٨)	أوراق حكومية استحقاق أكثر من ٣ شهور
(٧٤,٧٨٢)	(١,٣٦٢,٥٧٧)	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
(٦١,٣٠٣)	(١٨٨,٣٤٥)	المخزون
-	(٦٥,٦١٧)	عملاء وأوراق قرض
(٦٦٥,٨٥٤)	(٥٥٩,٥٩٨)	مراهقات مع البنك
(١٠٣,٥٧٥)	(٢٤٤,٢١٨)	مشاركات و مراهقات و مضاربات مع العملاء
(٣٣٢,٥٥٢)	(٢٣٠,٦٥٠)	أصول ضريبية مؤجلة
(١٨٧,٠٥٥)	٦,٣٢٧,٥٢٨	أصول آخر
(٦٠,٠٥٢)	٢٦,٠٩٨	أرصدة مستحقة للبنك
٥,٩١,٢٧٦	٨,٨٥٠,٦٨٣	مودعون وأرواق دفع
(٦٩٩,٩٦١)	(٦١٦,٤٧٨)	أوعية إدخارية وشهادات اخار
٧١٩,٠٥٨	٢٦٣,١٩١	ضرائب دخل مسددة
<u>١٦,١٧٦,٤٧٦</u>	<u>١٦,٦٣٠,٧١٢</u>	التزامات أخرى
صافي التدفقات النقدية الناتجة من نشطة التشغيل (١)		
النقدية من نشطة الاستثمار		
(٣٠٤,٨٢٢)	(٢١٦,٧١٨)	(مدفوعات في) شراء أصول ثابتة و غير ملموسة
٢,٥٣٩	٦,١٤٠	تحصيلات من استبعادات أصول ثابتة
١٣٢,٨١٢	١٧٩,٠٧٧	توزيعات أرباح محققة
(٥٧٨,٧٤١)	(٤٢٧,٢٩٤)	مدفوعات مقابل اقتداء استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٧,٤٠٠	(٨٥,٠٦٤)	(مدفوعات مقابل اقتداء) تحصيلات من استبعاد استثمارات في شركات شقيقة
(٢,٥١٩,٧٩٠)	٤٧,٦٥٥	تحصيلات من استبعاد (مدفوعات مقابل اقتداء) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة
<u>(٣,٢٥١,٧٠٢)</u>	<u>(٤٩٦,٢٠٤)</u>	صافي التدفقات النقدية (المستخدم في) نشطة الاستثمار (٢)
النقدية من نشطة التمويل		
١٩,٥٥٧	(٧٨,٠٠٧)	(مدفوعات في) تحصيلات من فرض طولية الأجل
(١,٠٢٢,٧٠٠)	(١,٣٥٧,٣٥٧)	توزيعات الأرباح المدفوعة
١٩,٨٩٤	١٠,٥٥١	التغير في حقوق غير المس挹طرة
(٩٨٤,٢٤٩)	(١,٤٢٤,٨١٣)	صافي التدفقات النقدية (المستخدم في) نشطة التمويل (٣)
١١,٩٤١,٦٢٥	١٤,٧٠٩,٦٩٥	صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها خلال الفترة
٢٠,٤٦٧,٢٧٤	٣٥,٠٣٣,٥٧٣	رصيد النقدية وما في حكمها - بداية الفترة
٣٢,٤٠٨,٨٩٩	٤٩,٧٤٣,٢٦٨	رصيد النقدية وما في حكمها - نهاية الفترة

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
قائمة التدفقات النقدية الدورية المجمعة (تابع)
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م الموافق ١٤٤٤ ذو الحجة ١٤٤٤ هـ

٢٠ يونيو ٢٢	٢٠ يونيو ٢٣	إيضاح رقم	وتحتفل النقية وما في حكمها فيما يلي :
بألاف جنيه مصرى	بألاف جنيه مصرى	(١٥)	
١٠,٠٢٢,٥٠٠	١٢,٨٠٤,٧٢٧	(١٦)	نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي
٢٠,٠٥٥,٥٧٢	٣٧,٦٩٥,٣٥٩	(٢٠)	أرصدة لدى البنوك
٢٤,٤٨٩,٠٦٠	٤١,٠١١,١٢١	(١٥)	أوراق حكومية أخرى قابلة للخصم لدى البنك المركزي المصري
(٨,٧٤٩,٥٥٣)	(١١,١٧٥,١١٠)	(٢٠)	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي
(٧٣,٤٠٨,٦٨٠)	(٣٠,٥٩٢,٩٢٩)	(٢١)	أوراق حكومية استحقاق (أكثر من ٣ شهور)
<u>٣٢,٤٠٨,٨٩٩</u>	<u>٤٩,٧٤٣,٢٦٨</u>		الاجمالي

- لم تتضمن قائمة التدفقات النقدية معاملات غير نقدية تشمل المبالغ التي تم الإفصاح عنها في إيضاح رقم ٢/٣١.

- الإيضاحات المرفقة من إيضاح (١) إلى (٣٤) جزء لا يتجزأ من القوائم المالية الدورية المجمعة.

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

١ - معلومات عامة

يقدم بنك فيصل الإسلامي المصري خدمات المؤسسات والتجزئة المصرفية والاستثمار في جمهورية مصر العربية والخارج من خلال ٤١ فرعاً، ويوظف أكثر من ألف وسبعمائة موظفاً والمركز الرئيسي للبنك الكائن في ٣ شارع ٢٦ يوليو - القاهرة.

تأسس البنك كشركة مساهمة مصرية بموجب القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٧م المعدل بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٨١م ولأنحائه التنفيذية في جمهورية مصر العربية ، والبنك مدرج في البورصة المصرية للأوراق المالية.

تم اعتماد القوائم المالية المجمعة للبنك من مجلس الإدارة في ٩ أغسطس ٢٠٢٣م.

نبذة عن المجموعة :

تمتلك مجموعة بنك فيصل الإسلامي المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة عدد من المساهمات في بعض الشركات التابعة والشقيقة وبيانها كالتالي:

أ - الشركات التابعة :

نسبة المجموعة	الشركة
% ٩٩,٩٤	فيصل للاستثمارات المالية
% ٩٩,٩٠	فيصل لداول الأوراق المالية
% ٨٣,٢٢	صرافة بنك فيصل
% ٨٥,١٤	الوطنية الحديثة للصناعات الخشبية
% ٨٤,٤٧	القاهرة لصناعة الكرتون "كربالك"
% ٦٩,١٠	الأفق للاستثمار والتكنولوجيا الصناعية
% ٧٧,٩٨	الاسمنتية الوطنية للصناعات الغذائية "نوديكو"
% ٦٥,٠٠	الطاقة للصناعات الالكترونية
% ٩٩,٩٩	الفيصل للاستثمارات والتسيير العقاري

ب - الشركات الشقيقة :

% ٤٨,٥٧	الجزء للبويات والصناعات الكيمياوية
% ٤٠,٠٠	العربية لأعمال التطهير "أراديص"
% ٤٠,٠٠	أشجار سiti للتنمية والتطوير
% ٢٥,٠٠	العربية للموسيطة في التأمين
% ٣٢,٧٥	المصرية للتأمين الكاشف على الممتلكات
% ٢٤,٣٠	مستشفى مصر الدولي
% ٢٥,٥١	أرضك للتنمية والاستثمار العقاري

٢- ملخص السياسات المحاسبية

فيما يلي أهم السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد هذه القواعد المالية المجمعة والتي يتم اتباعها بثبات إلا إذا تم الإفصاح عن غير ذلك:

١- أسس إعداد القواعد المالية الدورية المجمعة

يتم إعداد هذه القواعد المالية المجمعة وفقاً لتعليمات البنك المركزي المصري المعتمدة من مجلس إدارته بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ وكذلك وفقاً لتعليمات إعداد القواعد المالية للبنوك طبقاً لمتطلبات المعيار الدولي للتقارير المالية (٩) "الادوات المالية" الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م.

وقد كان يتم إعداد القواعد المالية المجمعة للبنك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٨ م باستخدام قواعد إعداد وتصوير القواعد المالية للبنوك وأسس الاعتراف والقياس الصادرة من البنك المركزي المصري بتاريخ ١٦ ديسمبر ٢٠٠٨ م واعتباراً من ١ يناير ٢٠١٩ م وبناءً على صدور تعليمات البنك المركزي المصري لإعداد القواعد المالية للبنوك بتاريخ ٢٦ فبراير ٢٠١٩ م فقد قامت الادارة بتعديل بعض السياسات المحاسبية لتتماشى مع تلك التعليمات.

التجميع

١/ الشركات التابعة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للقدرة على التحكم في سياساتها المالية والتشغيلية والقدرة على السيطرة عليها وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت.

- الشركات التابعة هي المنشآت (بما في ذلك المنشآت ذات الأغراض الخاصة) التي يمتلك البنك القدرة على التحكم في سياساتها المالية التشغيلية ، وعادة يكون للبنك حصة ملكية تزيد عن نصف حقوق التصويت . ويؤخذ في الاعتبار وجود وتأثير حقوق التصويت التي يمكن ممارستها أو تحويلها في الوقت الحالي عند تقييم ما إذا كان البنك القادر على السيطرة على المنشآت الأخرى .

- ويتم تجميع الشركات التابعة بالكامل من التاريخ الذي تنتقل فيه السيطرة إلى البنك كما يتم استبعادها من التجميع من التاريخ الذي تنتهي فيه السيطرة .

- يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناص البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة للأصول المقدمة وأدوات حقوق الملكية المصدرة والالتزامات المتکبدة أو المقبولة في تاريخ التبادل ، مضافةً إليها أية تكاليف تعزى مباشرةً لعملية الاقتناء ، ويتم قياس الأصول المقتنة الفائقة للتحديد والالتزامات وكذلك الالتزامات المحتملة المقبولة وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتسجل الزيادة في تكلفة الاقتناء البنك في صافي الأصول المقتنة الفائقة للتحديد على أنها شهرة ، وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لصافي الأصول المقتنة الفائقة للشركة المقتنة ، يتم تسجيل الفرق مباشرةً في قائمة الدخل .

- عند التجميع يتم استبعاد المعاملات والأرصدة والأرباح غير المحققة الناشئة عن المعاملات بين شركات البنك واستبعاد الخسائر غير المحققة إلا إذا كانت تقدم دليلاً على وجود اضطراب في قيمة الأصل المحول . ويتم تغيير السياسات المحاسبية للشركات التابعة كلما كان ذلك ضرورياً بحيث يتم ضمان تطبيق سياسات موحدة للبنك .

٢/ المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسسيطرة

تعتبر مجموعة المعاملات مع أصحاب الحقوق غير المسسيطرة على أنها معاملات مع أطراف خارج المجموعة . ويتم الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن البيع إلى الحقوق غير المسسيطرة وذلك في قائمة الدخل . وينتج عن عمليات الشراء من الحقوق غير المسسيطرة شهرة بما يمثل الفرق بين المقابل المدفوع للأسهم المقتنة والقيمة الدفترية لصافي الأصول للشركة التابعة .

أ / الشركات الشقيقة

هي الشركات التي يمتلكها البنك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة و تمثل نفوذاً مؤثراً عليها ولكن لا يصل إلى حد السيطرة ، وعادة يكون ل البنك حصة ملكية من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من حقوق التصويت.

يتم استخدام طريقة الشراء في المحاسبة عن عمليات اقتناه البنك للشركات ، ويتم قياس تكلفة الاقتناء بالقيمة العادلة أو المقابل الذي قدمه البنك من أصول للشراء أو أدوات حقوق ملكية مصدرة أو التزامات تكبدتها البنك أو التزامات يقبلها نيابة عن الشركة المقتنة ، وذلك في تاريخ التبادل مضافة إليها أية تكاليف تعزيز مباشرة لعملية الاقتناء ، ويتم قياس صافي الأصول بما في ذلك الالتزامات المحتملة المقتنة القابلة للتحديد وذلك بقيمتها العادلة في تاريخ الاقتناء ، بغض النظر عن وجود أية حقوق للأقلية وتعتبر الزيادة في تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة لحصة البنك في ذلك الصافي شهرة وإذا قلت تكلفة الاقتناء عن القيمة العادلة للصافي المشار إليه ، يتم تسجيل الفرق مباشرة في قائمة الدخل ضمن بند إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى .

تتم المحاسبة عن الاستثمارات في شركات شقيقة بالقواعد المالية المجمعة باستخدام طريقة حقوق الملكية . وفقاً لطريقة حقوق الملكية يتم إثبات الاستثمار في أي شركة شقيقة مبدئياً بالتكلفة، ثم يتم زيادة أو تخفيض رصيد الاستثمار لإثبات نصيب الشركة من أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها بعد الاقتناء ، ويتم إثبات نصيب الشركة في أرباح أو خسائر الشركة المستثمر فيها ضمن أرباح أو خسائر الشركة ، و يتم خفض رصيد الاستثمار بقيمة توزيعات الأرباح التي يتم الحصول عليها من الشركة المستثمر .

و يتم المحاسبة عن الشركات التابعة والشقيقة في القواعد المالية المستقلة للبنك بطريقة التكلفة ، وفقاً لهذه الطريقة ، تثبت الاستثمارات بتكلفة الاقتناء متضمنة أية شهرة ويخصم منها أية خسائر اضمحل في القيمة ، وتثبت توزيعات الأرباح في قائمة الدخل عند اعتماد توزيع هذه الأرباح وثبتت حق البنك في تحصيلها .

ب- التقارير القطاعية

قطاع النشاط هو مجموعة من الأصول والعمليات المرتبطة بتقديم منتجات أو خدمات تتسم بمخاطر ومنافع تختلف عن تلك المرتبطة بقطاعات أنشطة أخرى . والقطاع الجغرافي يرتبط بتقديم منتجات أو خدمات داخل بيئة اقتصادية واحدة تتسم بمخاطر ومنافع تخصها عن تلك المرتبطة بقطاعات جغرافية تعمل في بيئة اقتصادية مختلفة .

ج - عملية التعامل والعرض

يتم عرض القواعد المالية المجمعة للبنك بالجنيه المصري وهو عملية العرض للبنك .

الدولار = ٣٠,٨٩٦٩ جم في نهاية يونيو ٢٠٢٣ م والدولار = ٢٤,٧٤٣٤ جم في نهاية ديسمبر ٢٠٢٢ م .

تتضمن فروق التقييم الناتجة عن البنود غير ذات الطبيعة النقية الأرباح والخسائر الناتجة عن تغير القيمة العادلة مثل أدوات حقوق الملكية المحافظة بها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ويتم الاعتراف بفروق التقييم الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المصنفة استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ضمناحتياطي القيمة العادلة في حقوق الملكية

د - المعاملات والأرصدة بالعملات الأجنبية

، وتمسك حسابات البنك بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملات الأخرى خلال السنة على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة ، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقية بالعملات الأخرى في نهاية السنة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر الناتجة عن تسوية تلك المعاملات وبالفروق الناتجة عن التقييم بالبنود التالية :

- صافي دخل المتاجرة (بالنسبة للأصول والالتزامات بغرض المتاجرة) .
- إيرادات (مصرفوفات) تشغيل أخرى (بالنسبة لباقي البنود).
- بنود الدخل الشامل الآخر بحقوق الملكية بالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر .

يتم تحويل التغيرات في القيمة العادلة للأدوات المالية ذات الطبيعة النقدية بالعملات الأجنبية المصنفة استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر (أدوات دين) ما بين فروق تقييم نتجت عن التغيرات في التكلفة المستهلكة للأداة وفروق نتجت عن تغيير أسعار الصرف السارية وفروق نتجت عن تغيير القيمة العادلة للأداة ، ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بفروق التقييم المتعلقة بالتغييرات في التكلفة المستهلكة ضمن عائد التوظيفات والإيرادات المشابهة وبالفروق المتعلقة بتغيير أسعار الصرف في بند إيرادات (مصاروفات) تشغيل أخرى ، ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بفروق التغيير في القيمة العادلة (احتياطي القيمة العادلة / استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل) .

و - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات مع العملاء (مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء) ، وأصول مالية بالتكلفة المستهلكة ، وأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل ، وتقوم الإدارية بتحديد تصنيف استثمارتها عند الاعتراف الأولى .

تصنيف الأصول المالية والالتزامات المالية :

يتم تصنيف الأصول المالية طبقاً لنموذج الأعمال الذي تدار به تلك الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية . ويتم قياس الأصل المالي بالتكلفة المستهلكة إذا استوفى الشرطين التاليين ولم يقاد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل بهدف الاحتفاظ بالأصول لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية .
- ينشأ عن الشروط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تاريخ محدد والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

ويتم قياس أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال بنود الدخل الشامل الآخر فقط في حال إستوفت الشرطين التاليين ولم يقاد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر :

- يتم الاحتفاظ بالأصل ضمن نموذج عمل يكون هدفه تحقيق من خلال تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية وبيع الأصول المالية .
- ينشأ عن شرط التعاقدية للأصول المالية تدفقات نقدية في تاريخ محدد والتي تكون فقط مدفوعات أصل وعوائده على المبلغ الأصلي مستحق السداد .

عند الاعتراف الأولى بالإستثمار في الأسهم غير المحافظ بها للمتاجر ، يجوز للبنك أن يختار بلا رجعه قياس التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة ضمن بنود الدخل الشامل الآخر ، يتم إجراء هذا الاختيار على أساس كل استثمار على حدة .

يتم تصنيف جميع الأصول المالية الأخرى على أنها مصنفة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . بالإضافة إلى ذلك عند الاعتراف الأولى يمكن للبنك أن يحدد بلا رجعه أصلاً مالياً يلبي المتطلبات التي سيتم قياسها بالتكلفة المستهلكة أو بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر على أنه بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر في حال أن القيام بذلك سيليغي أو يخفض بشكل كبير حالة عدم التطابق المحاسبى التي قد تنشأ خلافاً لذلك .

تقييم نموذج العمل:

- يقوم البنك بإجراء تقييم هدف نموذج الأعمال الذي يحتفظ فيه بالأصل على مستوى المحفظة لأن هذا يعكس على أفضل وجه طريقة إدارة الأعمال وتقديم المعلومات إلى الإدارة ، تشمل المعلومات التي يتم النظر فيها:
- السياسات والأهداف المتعلقة بالمحفظة وأالية عمل تلك السياسات من الناحية العملية وخصوصاً لمعرفة ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز على كسب إيرادات العوائد التعاقدية أو مطابقة مدة الأصول المالية مع مدة الالتزامات المالية التي تمول تلك الأصول أو تحقيق التدفقات النقدية من خلال بيع الأصول .
 - كيفية تقييم أداء المحفظة ورفع تقرير بهذا الشأن إلى إدارة البنك.
 - المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال والأصول المالية المحفظ بها في نموذج الأعمال هذا وكيفية إدارة هذه المخاطر .
 - عدد صفقات وحجم وتوقيت المبيعات في فترات سابقة، وأسباب هذه المبيعات وتوقعاتها بشأن نشاط المبيعات في المستقبل ومع ذلك لايتم النظر في المعلومات المتعلقة بنشاط المبيعات بشكل منفصل بل اعتبارها جزءاً من تقييم شامل لكيفية تحقيق الهدف المعلن للبنك لإدارة الأصول المالية وكيفية تحقيق التدفقات النقدية.

يتم قياس الأصول المالية المحفظ بها للمتاجرة أو التي يتم تقييم أدائها على أساس القيمة العادلة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر لأنها غير محفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية فقط وغير محفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية مع بيع الأصول المالية.

تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد دفعات للمبلغ الأصلي والعوائد:

لأغراض هذا التقييم يتم تعريف المبلغ الأصلي على أنه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الأولى يتم تعريف العائد على أنه المقابل المادي لقيمة الزمنية للنقد وللمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي تحت السداد خلال فترة زمنية معينة ومخاطر وتكاليف الائتمان الأساسية الأخرى (مثل مخاطر السيولة والتکاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.

في إطار تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية هي مجرد مدفوعات للمبلغ الأصلي والعائد فإن البنك يأخذ بعين الاعتبار الشروط التعاقدية للأداة وهذا يشمل تقييم ما إذا كان الأصل المالي يحتوي على شروط تعاقدية قد تغير وقت ومبلغ التدفقات النقدية التعاقدية باعتبار أن ذلك لن يستوفي هذا الشرط.

٣ - الأصول المالية

يقوم البنك بتبويب الأصول المالية بين المجموعات التالية : أصول مالية مبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر ، التوظيفات للعملاء (مشاركات ومرابحات ومصاربات للعملاء) ، واستثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة ، واستثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وتقوم الإدارة بتحديد تصنيف استثماراتها عند الاعتراف الأولى .

١/٣ الأصول المالية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر

تشمل هذه المجموعة أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغضون المتاجرة إذا تم اقتناصها وتحمل قيمتها بصفة أساسية بغضون بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة يتم إدارتها معاً وكان هناك دليل على معاملات فعلية حديثة تشير إلى الحصول على أرباح في الأجل القصير كما يتم تصنيف المشتقات على أنها بغضون المتاجرة إلا إذا تم تخصيصها على أنها أدوات تغطية .

لا يتم إعادة تبويب أي مشتقة مالية من مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك أثناء فترة الاحتفاظ بها أو سريانها ، كما لا يتم إعادة تبويب أي أداة مالية نفلاً من مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر إذا كانت هذه الأداة قد تم تخصيصها بمعرفة البنك عند الاعتراف الأولي كأداة تقيم بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .
في جميع الأحوال لا يقوم البنك بإعادة تبويب أي أداة مالية نفلاً إلى مجموعة الأدوات المالية المقيدة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر.

- وتشتمل هذه المجموعة على أصول مالية بغرض المتاجرة والمشتقات المالية.
- يتم تبويب الأداة المالية على أنها بغرض المتاجرة إذا تم اقتناصها بصفة أساسية بغرض بيعها في الأجل القصير أو إذا كانت تمثل جزءاً من محفظة أدوات مالية محددة تضم أصولاً والتزامات مالية أخرى يتم إدارتها معاً وتتنسق بنمط الحصول على أرباح فعلية حديثة من التعامل عليها في الأجل القصير أو كانت عبارة عن مشتقات مالية غير مخصصة وفعالة كأدوات تغطية.

٢/٣ مشاركات ومرابحات ومضاربات للعملاء

- تمثل أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ ثابت أو قابل للتحديد وليس متداولة في سوق نشطة فيما عدا :
- الأصول التي ينوي البنك بيعها فوراً أو في مدى زمني قصير ، يتم تبويبها في هذه الحالة ضمن الأصول بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.
 - الأصول التي قام البنك بتبويبها على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر عند الاعتراف الأولي بها.
 - الأصول التي لن يستطيع البنك بصورة جوهرية استرداد قيمة استثماره الأصلي فيها لأسباب أخرى بخلاف تدهور القدرة الائتمانية.

٣/٣ الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة

تمثل الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة أصولاً مالية غير مشتقة ذات مبلغ سداد محدد أو قابل للتحديد وتاريخ استحقاق محدد ولدى إدارة البنك النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها ، ويتم إعادة تبويب كل المجموعة على أنها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الآخر إذا باع البنك مبلغ هام من الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة باستثناء حالات الضرورة .

٤/٣ الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر

تمثل الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر أصولاً مالية غير مشتقة تكون هناك النية لاحتفاظ بها لمدة غير محددة وقد يتم بيعها استجابة للحاجة إلى السيولة أو التغيرات في أسعار العائد أو الصرف أو الأسهم .

ويتبع ما يلي بالنسبة للأصول المالية :

يتم الاعتراف بعمليات الشراء والبيع بالطريقة المعتمدة للأصول المالية في تاريخ المتاجرة وهو التاريخ الذي يلتزم فيه البنك بشراء أو بيع الأصل وذلك بالنسبة للاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة والاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر .

يتم استبعاد الأصول المالية عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدى في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما يحول البنك معظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية إلى طرف آخر ويتم استبعاد الالتزامات عندما تنتهي إما بالخلاص منها أو إلغائها أو انتهاء مدتها التعاقدية .

يتم العقب لاحقاً بالقيمة العادلة لكل من الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وبالتكلفة المستهلكة للاستثمارات بالتكلفة المستهلكة .

يتم الاعتراف مباشرةً في حقوق الملكية بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر وذلك إلى أن يتم استبعاد الأصل أو اضمحلال قيمته عندما يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأرباح والخسائر المتراكمة التي سبق الاعتراف بها ضمن حقوق الملكية .
تم الاعتراف في قائمة الدخل بالعائد المحسوب بطريقة التكلفة المستهلكة وأرباح وخسائر العملات الأجنبية الخاصة بالأصول ذات الطبيعة التقديمة المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، وكذلك يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح الناتجة عن أدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر عندما ينشأ الحق للبنك في تحصيلها .

يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المعلن عن أسعارها في أسواق نشطة على أساس أسعار الطلب الجارية Bid Price أما إذا لم تكن هناك سوق نشطة للأصل المالي أو لم تتوافر أسعار الطلب الجارية، فيحدد البنك القيمة العادلة باستخدام أحد أساليب التقييم ويتضمن ذلك استخدام معاملات معاشرة حديثة أو تحليل التدفقات التقديمة المخصومة ، أو نماذج تسعير الخيارات أو طرق التقييم الأخرى شائعة الاستخدام من قبل المتعاملين بالسوق وإذا لم يتمكن البنك من تقييم القيمة العادلة لأدوات حقوق الملكية المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، يتم قياس قيمتها بالتكلفة بعد خصم أي اضمحلال في القيمة .

يقوم البنك بإعادة تبويب الأصل المالي المبوب ضمن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر الذي يسرى عليه تعريف - المدعيون (سندات) فنلاً عن مجموعة الأدوات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر إلى مجموعة الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة - وذلك عندما تتوافر لدى البنك القدرة على الاحتفاظ بهذه الأصول المالية خلال المستقبل المنظور أو حتى تاريخ الاستحقاق وتم إعادة التبويب بالقيمة العادلة في تاريخ إعادة التبويب ، ويتم معالجة أي أرباح أو خسائر متعلقة بذلك الأصول التي تم الاعتراف بها سابقاً ضمن حقوق الملكية وذلك على النحو التالي :

- في حالة الأصل المالي المعاد تبويبه الذي له تاريخ استحقاق ثابت يتم استهلاك الأرباح والخسائر على مدار العمر المتبقى للاستثمار بالتكلفة المستهلكة بطريقة العائد الفعلي ويتم استهلاك أي فرق بين القيمة على أساس التكلفة المستهلكة والقيمة على أساس تاريخ الاستحقاق على مدار العمر المتبقى للأصل المالي باستخدام طريقة العائد الفعلي ، وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .

- في حالة الأصل المالي الذي ليس له تاريخ استحقاق ثابت تظل الأرباح أو الخسائر ضمن حقوق الملكية حتى بيع الأصل أو التصرف فيه ، عندئذ يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر وفي حالة اضمحلال قيمة الأصل المالي لاحقاً يتم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر سبق الاعتراف بها مباشرةً ضمن حقوق الملكية في الأرباح والخسائر .
إذا قام البنك بتعديل تقييراته للمدفوعات أو المقوضات فيتم تسوية القيمة الدفترية للأصل المالي (أو مجموعة الأصول المالية) لتعكس التدفقات النقدية الفعلية والتغيرات المعدلة على أن يتم إعادة حساب القيمة الدفترية وذلك بحساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة بسعر العائد الفعلي للأداة المالية ويتم الاعتراف بالتسوية كإيراد أو مصروف في الأرباح والخسائر .

في جميع الأحوال إذا قام البنك بإعادة تبويب أصل مالي طبقاً لما هو مشار إليه وقام البنك في تاريخ لاحق بزيادة تقييراته للمتحصلات النقدية المستقبلية نتيجةً لزيادة ما سيتم استرداده من هذه المتحصلات النقدية ، يتم الاعتراف بتأثير هذه الزيادة كتسوية لسعر العائد الفعلي وذلك من تاريخ التغير في التقدير وليس كتسوية للرصيد الدفتري للأصل في تاريخ التغير في التقدير .

- السياسة المالية المطبقة

يقوم البنك بتبويب أصوله المالية بين المجموعات التالية: أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر. ويستند التصنيف بشكل عام إلى نموذج الأعمال الذي تدار به الأصول المالية وتقديرها النقدية التعاقدية.

١- الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة:

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية. الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في اصل مبلغ الاستثمار والعواائد.

البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثل في:

- وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية.

- أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة.

- أن تتم عملية توثيق واضحة ومعقولة لمبررات كل عملية بيع ومدى توافقها مع متطلبات المعيار.

٢- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

يحافظ بالأصل المالي ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج.

مبيعات مرتفعة من حيث الدورية والقيمة بالمقارنة مع نموذج أعمال المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية.

٣- الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر:

يحافظ بالأصل المالي ضمن نماذج أعمال أخرى تتضمن المتأخرة ، إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة ، تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع.

هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحافظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع.

تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج.

وتشمل خصائص نموذج الأعمال :

- هيكله مجموعه من الانشطه مصممه لاستخراج مخرجات محددة
- يمثل اطار كامل لنشاط محدد (مدخلات - انشطه - مخرجات)
- يمكن ان يتضمن نموذج الاعمال الواحد نماذج اعمال فرعية.

- المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول والالتزامات المالية إذا كان هناك حق قانوني قابل للنفاذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وكانت هناك النية لإجراء التسوية على أساس صافي المبالغ، أو لاستلام الأصل وتسوية الالتزام في أن واحد.

وتعرض بنود اتفاقيات شراء أوراق حكومية مع التزام بإعادة البيع واتفاقيات بيع أوراق حكومية مع التزام بإعادة الشراء على أساس الصافي بالمركز المالي ضمن بند أوراق حكومية .

- أدوات المشتقات المالية ومحاسبة التغطية

يتم الاعتراف بالمشتقات بالقيمة العادلة في تاريخ الدخول في عقد المشتقة ، ويتم إعادة قياسها لاحقاً بقيمتها العادلة . ويتم الحصول على القيمة العادلة من أسعارها السوقية المعلنة في الأسواق النشطة ، أو المعاملات السوقية الحديثة ، أو أساليب التقييم مثل نماذج التدفقات النقدية المخصومة ونماذج تسعير الخيارات ، بحسب الأحوال . وتظهر جميع المشتقات ضمن الأصول إذا كانت قيمتها العادلة موجبة ، أو ضمن الالتزامات إذا كانت قيمتها العادلة سالبة .

يتم معالجة المشتقات المالية الضمنية المشمولة في أدوات مالية أخرى مثل خيار التحويل في السندات القابلة للتحويل إلى أسمهم ، باعتبارها مشتقات مستقلة عندما لا تكون الخصائص الاقتصادية والمخاطر لصيقة بذلك المرتبطة بالعقد الأصلي وكان ذلك العقد غير ممدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر . ويتم قياس تلك المشتقات الضمنية بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغييرات في القيمة العادلة في قائمة الدخل ضمن بند صافي دخل المتاجرة .

ولا يتم فصل المشتقات الضمنية إذا اختار البنك تبويض العقد المركب بالكامل بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

تعتمد طريقة الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن القيمة العادلة على ما إذا كانت المشتقة مخصصة أداة تعطية ، وعلى طبيعة البند المغطى . ويقوم البنك بتخصيص بعض المشتقات على أنها أياً مما يلي:

- * تغطيات مخاطر القيمة العادلة للأصول والالتزامات المعترف بها أو الارتباطات المؤكدة (تغطية القيمة العادلة).
- * تغطيات مخاطر تدفقات نقدية مستقبلية متوقعة بدرجة كبيرة تتناسب إلى أصل أو التزام معترف به ، أو تتناسب إلى معاملة متباينة بها (تغطية التدفقات النقدية) .
- * تغطيات صافي الاستثمار في عمارات أجنبية (تغطية صافي الاستثمار) .

ويتم استخدام محاسبة التغطية للمشتقات المخصصة لهذا الغرض إذا توافرت فيها الشروط المطلوبة . ويقوم البنك عند نشأة المعاملة بالتوثيق المستندي للعلاقة بين البنود المغطاة وأدوات التغطية ، وكذلك أهداف إدارة الخطير والاستراتيجية من الدخل في معاملات التغطية المختلفة . ويقوم البنك أيضاً عند نشأة التغطية وكذلك بصفة مستمرة بالتوثيق المستندي لتقدير ما إذا كانت المشتقات المستخدمة في معاملات التغطية فعالة في مقابلة التغيرات في القيمة العادلة أو التدفقات النقدية للبند المغطى .

١- تغطية القيمة العادلة

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بالتغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة الموجهة لتغطيات القيمة العادلة ، وذلك مع أية تغيرات في القيمة العادلة المنسوبة لخطر الأصل أو الالتزام المغطى .
 ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود مبادرات سعر العائد والبنود المغطاة المتعلقة بها وذلك إلى " صافي الدخل من العائد " ويؤخذ أثر التغيرات الفعلية في القيمة العادلة لعقود العملة المستقبلية إلى " صافي دخل المتاجرة " .

ويؤخذ أثر عدم الفعالية في كافة العقود والبنود المغطاة المتعلقة بها الواردة في الفقرة السابقة إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وإذا لم تعد التغطية تقي بشروط محاسبة التغطية ، يتم استهلاك التعديل الذي تم على القيمة الدفترية للبند المغطى الذي يتم المحاسبة عنه بطريقة التكلفة المستهلكة ، وذلك بتحميله على الأرباح والخسائر على مدار سنة حتى الاستحقاق . وتبقى ضمن حقوق الملكية التعديلات التي أجريت على القيمة الدفترية لأداء حقوق الملكية المغطاة حتى يتم استبعادها .

٢- تغطية التدفقات النقدية

يتم الاعتراف في حقوق الملكية بالجزء الفعال من التغيرات في القيمة العادلة للمشتقات المخصصة الموجهة لتغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف على الفرق بالأرباح والخسائر المتعلقة بالجزء غير الفعال في قائمة الدخل " صافي دخل المتاجرة " .

ويتم ترحيل المبالغ التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل في نفس الفترات التي يكون للبند المغطى تأثير على الأرباح أو الخسائر المتعلقة بالجزء الفعال من مبادرات العملة والخيارات إلى " صافي دخل المتاجرة " .

وعندما تستحق أو تباع أداة تغطية أو إذا لم تعد التغطية تقى بشروط محاسبة التغطية ، تبقى الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية في ذلك الوقت ضمن حقوق الملكية ، ويتم الاعتراف بها في قائمة الدخل عندما يتم الاعتراف أخيراً بالمعاملة المتبناها . أما إذا لم يعد من المتوقع أن تحدث المعاملة المتبناها بها ، عندها يتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية على الفور إلى قائمة الدخل .

٣- تغطية صافي الاستثمار

يتم المحاسبة عن تغطيات صافي الاستثمار من تغطيات التدفقات النقدية . ويتم الاعتراف ضمن حقوق الملكية بالربح أو الخسارة من أداة التغطية المتعلقة بالجزء الفعال للتغطية ، بينما يتم الاعتراف في قائمة الدخل على الفور بالربح أو الخسارة المتعلقة بالجزء غير الفعال . ويتم ترحيل الأرباح أو الخسائر التي تراكمت في حقوق الملكية إلى قائمة الدخل عند استبعاد العمليات الأجنبية .

٤- المشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن " صافي دخل المتاجرة " بالتغييرات في القيمة العادلة للمشتقات غير المؤهلة لمحاسبة التغطية ويتم الاعتراف في قائمة الدخل " صافي الدخل من الأدوات المالية المبوبة عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر " وذلك بالأرباح والخسائر الناتجة عن التغييرات في القيمة العادلة للمشتقات التي يتم إدارتها بالارتباط مع الأصول والالتزامات المالية المبوبة عند نشأتها العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

- إيرادات ومصروفات العائد

يتم الاعتراف في قائمة الدخل ضمن بند " عائد المشاركات والمضاربات والمرابحات والإيرادات المشابهة " أو " تكلفة الأوعية الإدخارية والتکاليف المشابهة " بإيرادات ومصروفات العائد باستخدام طريقة العائد الفعلي لجميع الأدوات المالية التي تحمل عائد فيما عدا تلك المبوبة بغرض المتاجرة أو التي تم تبويبها عند نشأتها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر .

وطريقة العائد الفعلي هي طريقة حساب التكلفة المستهلكة لأصل أو التزام مالي وتوزيع إيرادات العائد أو مصاريف العائد على مدار عمر الأداة المتعلقة بها . ومعدل العائد الفعلي هو المعدل الذي يستخدم لخصم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقع سدادها أو تحصيلها خلال العمر المتوقع للأداة المالية ، أو فترة زمنية أقل إذا كان ذلك مناسباً وذلك للوصول بدقة إلى القيمة الدفترية لأصل أو التزام مالي . وعند حساب معدل العائد الفعلي ، يقوم البنك بتقدير التدفقات النقدية بالأخذ في الاعتبار جميع شروط عقد الأداء المالية (مثل خيارات السداد المبكر) ولكن لا يؤخذ في الاعتبار خسائر الائتمان المستقبلية ، وتنصمن طريقة الحساب كافة الأتعاب المدفوعة أو المعقولة بين أطراف العقد التي تعتبر جزءاً من معدل العائد الفعلي ، كما تتضمن تكلفة المعاملة آية علاوات أو خصومات .

و عند تصنيف التوظيفات (المشاركات والمضاربات والمرابحات) بأنها غير منتظمة أو مضمونة بحسب الحالة يتم إيقاف إثبات العائد الخاص بها كإيراد .

- إيرادات الأتعاب والعمولات

يتم الاعتراف بالأتعاب المستحقة عن خدمة عمليات التوظيف أو تسهيل ضمن الإيرادات عند تأدية الخدمة ويتم إيقاف الاعتراف بإيرادات الأتعاب والعمولات المتعلقة بالتوظيفات أو المديونيات غير المنتظمة أو المضمولة ، حيث يتم قيدها في سجلات هامشية خارج القوائم المالية ، ويتم الاعتراف بها ضمن الإيرادات وفقاً للأساس النقدي عندما يتم الاعتراف بإيرادات العائد بالنسبة للأتعاب التي تمثل جزءاً مكملاً للعائد الفعلي للأصل المالي بصفة عامة يتم معالجتها باعتبارها تعديلاً لمعدن العائد الفعلي .
ويتم تأجيل أتعاب الارتباط على التوظيفات إذا كان هناك احتمال مردج بأنه سوف يتم سحب هذه التوظيفات وذلك على اعتبار أن أتعاب الارتباط التي يحصل عليها البنك تعتبر تعويضاً عن التدخل المستمر لاقتناء الأداة المالية ، ثم يتم الاعتراف بها بتعديل معدل العائد الفعلي على التوظيف ، وفي حالة انتهاء فترة الارتباط دون إصدار البنك لعملية التوظيف يتم الاعتراف بالأتعاب ضمن الإيرادات عند انتهاء فترة سريان الارتباط .
ويتم الاعتراف بالأتعاب المتعلقة بأدوات الدين التي يتم قياسها بقيمتها العادلة ضمن الإيرادات عند الاعتراف الأولي ويتم الاعتراف بأتعاب ترويج التوظيفات المشتركة ضمن الإيرادات عند استكمال عملية الترويج وعدم احتفاظ البنك بآلية جزء من التمويل أو كان البنك يحتفظ بجزء له ذات معدل العائد الفعلي المتاح للمشاركيين الآخرين .
ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بالأتعاب والعمولات الناتجة عن التفاوض أو المشاركة في التفاوض على معاملة لصالح طرف آخر - مثل ترتيب شراء أسلوب أو أدوات مالية أخرى أو اقتناه أو بيع المنشآت - وذلك عند استكمال المعاملة المعنية . ويتم الاعتراف بأتعاب الاستشارات الإدارية والخدمات الأخرى عادة على أساس التوزيع الزمني النسبي على مدار أداة الخدمة وكذا كافة الشروط الواردة بالفقرة (١٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١١) . ويتم الاعتراف بأتعاب إدارة التخطيط المالي وخدمات الحفظ التي يتم تقديمها على فترات طويلة من الزمن على مدار السنة التي يتم أداء الخدمة فيها .

- إيرادات توزيعات الأرباح

يتم الاعتراف في قائمة الدخل بتوزيعات الأرباح عند صدور الحق في تحصيلها وذلك عندما يتم إعلان هذه الأرباح بواسطة الجمعية العامة للمستثمر فيها .

- اضمحلال الأصول

اضمحلال قيمة الأصول المالية:

يطبق البنك منهجاً من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الانتمانية المتوقعة من الأصول المالية المثبتة بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر ، تقوم الأصول بالانتقال بين المراحل الثلاث التالية استناداً إلى التغير في جودة الائتمان منذ الاعتراف الأولي بها .

المرحلة الأولى : خسارة الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً
تتضمن المرحلة الأولى الأصول المالية عند الاعتراف الأولي والتي لا تنطوي على زيادة جوهريه في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي والتي تتضمن على مخاطر انتمانية منخفضة نسبياً.
بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر التمهانية متوقعة على مدى ١٢ شهراً وتحسب العوائد على إجمالي القيمة الفترية للأصول (بدون خصم مخصص الائتمان) خسائر الائتمان المتوقعة على مدى ١٢ شهراً هي الخسائر الانتمانية المتوقعة التي قد تنتج من حالات إخفاق محتملة خلال ١٢ شهراً بعد تاريخ القوائم المالية .

المرحلة الثانية: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - مع عدم اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثانية الأصول المالية التي بها زيادة جوهريه في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولي ولكن لا يوجد دليل موضوعي على اضمحلال القيمة ، يتم الاعتراف بخسائر إلتئام متوقعة على مدة الحياة لذلك الأصول ولكن يستمر إحتساب العوائد على إجمالي القيمة الدفترية للأصول ، خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة هي الخسائر الانتمانية المتوجهة من جميع حالات الإخفاق الممكنة على مدى العمر المتوقع للأداء المالي .

المرحلة الثالثة: خسارة الائتمان المتوقعة على مدى الحياة - اضمحلال قيمة الائتمان
تتضمن المرحلة الثالثة الأصول المالية التي يوجد بها دليل موضوعي على انخفاض القيمة في تاريخ القوائم المالية
بالنسبة لهذه الأصول يتم الاعتراف بخسائر إئتمان متوقعة على مدى الحياة.

- **السياسة المالية**

يقوم البنك بمراجعة كافة أصوله المالية فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الارباح
والخسائر لتقدير مدى وجود اضمحلال في قيمتها كما هو موضح أدناه.
يتم تصنيف الأصول المالية في تاريخ القوائم المالية ضمن ثلاثة مراحل:
- المرحلة الأولى : الأصول المالية التي لم تشهد ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ تاريخ الاعتراف الأولى
ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها لمدة ١٢ شهر.
- المرحلة الثانية : الأصول المالية التي شهدت ارتفاعاً جوهرياً في مخاطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى أو
تاريخ قيد التوظيفات، ويتم حساب الخسارة الائتمانية المتوقعة لها على مدى حياة الأصل.
- المرحلة الثالثة : الأصول المالية التي شهدت اضمحلالاً في قيمتها والذي يستوجب حساب الخسارة الائتمانية
المتوقعة لها على مدى حياة الأصل على أساس الفرق بين القيمة الدفترية للأداء وبين القيمة الحالية للتدفقات النقدية
المستقبلية المتوقعة.

يتم قياس الخسائر الائتمانية وخسائر اضمحلال في القيمة المتعلقة بالأدوات المالية على النحو التالي:

- يتم تصنيف الأداة المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى في المرحلة الأولى ويتم مراقبة مخاطر الائتمان بشكل مستمر من قبل إدارة مخاطر الائتمان بالبنك.
- إذا تم تحديد أن هناك زيادة جوهيرية في خطر الائتمان منذ الاعتراف الأولى ، يتم نقل الأداة المالية إلى المرحلة الثانية حيث لا يتم بعد اعتبارها مضمونة في هذه المرحلة.
- في حالة وجود مؤشرات عن اضمحلال قيمة الأداة المالية فيتم نقلها للمرحلة الثالثة.
- يتم تصنيف الأصول المالية التي انشأها أو اقتناها البنك وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات البنك للأصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الأولى بالمرحلة الثانية مباشرةً، وبالتالي يتم قياس خسائر الائتمان المتوقعة بشأنها على أساس الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى حياة الأصل.

- **الزيادة الجوهيرية في مخاطر الائتمان:**

يعتبر البنك أن الأداة المالية قد شهدت زيادة جوهيرية في خطر الائتمان عند تحقق واحد أو أكثر مما يلي من المعايير الكمية والنوعية وكذلك العوامل المتعلقة بالتوقف عن السداد.

- **المعايير الكمية:**

عند زيادة احتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى للأداة من تاريخ المركز المالي مقارنة باحتمالات الإخفاق خلال العمر المتبقى المتوقع عند الاعتراف الأولى وذلك وفقاً لهيكل المخاطر المقبولة لدى البنك.

- **المعايير النوعية:**

تمويلات التجزئة المصرفية والشركات الصغيرة ومتناهية الصغر

إذا واجه العميل واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:

- تقدم العميل بطلب لتحويل السداد قصير الأجل إلى طول الأجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية للعميل.
- تمديد المهلة الممنوعة للسداد بناءً على طلب العميل.
- متاخرات سابقة متكررة خلال الـ ١٢ شهراً السابقة.
- تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.

تمويلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة :

- إذا كان العميل على قائمة المتابعة و/أو الأداة المالية واجهت واحداً أو أكثر من الأحداث التالية:
- زيادة كبيرة بسعر العائد على الأصل المالي كنتيجة لزيادة المخاطر الائتمانية.
 - تغيرات سلبية جوهرية في النشاط والظروف المالية أو الاقتصادية التي يعمل فيها العميل.
 - طلب الجدولة نتيجة صعوبات تواجه العميل.
 - تغيرات سلبية جوهرية في نتائج التشغيل الفعلي أو المتوقعة أو التدفقات النقدية.
 - تغيرات اقتصادية مستقبلية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية للعميل.
 - العلامات المبكرة لمشاكل التدفق النقدي/السيولة مثل التأخير في خدمة الدائنين / التمويلات التجارية.

التوقف عن السداد:

تدرج تمويلات وتسهيلات المؤسسات والمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر والتجزئة المصرافية ضمن المرحلة الثانية إذا كانت فترة عدم السداد تزيد عن (٣٠) يوم على الأكثر ووجود مسحقات تساوي أو تزيد عن ١٨٠ يوم متصلة.

الترقي بين المراحل (١ ، ٢ ، ٣)

الترقي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثانية إلى المرحلة الأولى إلا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الأولى وسداد كامل المتأخرات من الأصل المالي والموارد.

الترقي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية:

لا يتم نقل الأصل المالي من المرحلة الثالثة إلى المرحلة الثانية إلا بعد استيفاء كافة الشرطين التاليتين:
استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

سداد ٢٥٪ من أرصدة الأصل المالي المستحقة بما في ذلك العوائد المستحقة المجنبة / المهمشة،
الانتظام في السداد لمدة ١٢ شهر .

- الاستثمارات العقارية

تتمثل الاستثمارات العقارية في الأراضي والمباني المملوكة للبنك من أجل الحصول على عوائد إيجارية أو زيادة رأسمالية وبالتالي لا تشمل الأصول العقارية التي يمارس البنك أعماله من خلالها أو تلك التي ألت إليه وفاء لديون ويتم المحاسبة عن الاستثمارات العقارية بذات الطريقة المحاسبية المطبقة بالنسبة للأصول الثابتة .

- الأصول غير الملموسة

١- الشهرة

تتمثل الشهرة الناتجة عن الاستحواذ على شركات تابعة أو يمدها في الزيادة في تكافة تجميع الأعمال عن حصة البنك في القيمة العادلة للأصول والالتزامات المنشآة المستحوذ عليها بما في ذلك الالتزامات المحتملة القابلة للتهديد التي تفي بشروط الاعتراف وذلك في تاريخ الاستحواذ ، ويتم اختبار الشهرة سنويًا على أن يتم الخصم على قائمة الدخل بقيمة استهلاك الشهرة بواقع ٢٠٪ سنويًا أو بالاضمحلال في قيمتها أيهما أكبر.

٤- برامج الحاسوب الآلي

يتم الاعتراف بالمصروفات المرتبطة بتطوير أو صيانة برامج الحاسوب الآلي كمصروف في قائمة الدخل عند تكبدها ويتم الاعتراف كأصل غير ملموس بالمصروفات المرتبطة مباشرة ببرامج محددة وتحت سيطرة البنك ومن المتوقع أن يتولد عنها منافع اقتصادية تتجاوز تكلفتها لأكثر من سنة وتتضمن المصروفات المباشرة تكلفة العاملين في فريق البرامج بالإضافة إلى نصيب مناسب من المصروفات العامة ذات العلاقة .
ويتم الاعتراف كتكلفة تطوير بالمصروفات التي تؤدي إلى الزيادة أو التوسيع في أداء برامج الحاسوب الآلي عن المواصفات الأصلية لها ، وتضاف إلى تكلفة البرامج الأصلية .
ويتم استهلاك تكلفة برامج الحاسوب الآلي المعترف بها كأصل على مدار السنة المتوقع الاستفادة منها فيما لا يزيد عن ثلاثة سنوات .

- الأصول الثابتة

تتمثل الأرضي والمباني بصفة أساسية في مقار المركز الرئيسي والفرع والمكاتب وتظهر جميع الأصول الثابتة بالتكلفة التاريخية ناقصاً الإهلاك وخسائر الأضمحلال وتتضمن التكلفة التاريخية النفقات المرتبطة مباشرة باقتناء بنود الأصول الثابتة .

ويتم الاعتراف بالنفقات اللاحقة ضمن القيمة الدفترية للأصل القائم أو باعتبارها أصلاً مستقلأً ، حسبما يكون ملائماً ، وذلك عندما يكون محتملاً تدفق منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة بالأصل إلى البنك وكان من الممكن تحديد هذه التكلفة بدرجة موثوق بها . ويتم تحويل مصروفات الصيانة والإصلاح في السنة التي يتم تحملها ضمن مصروفات التشغيل الأخرى .

لا يتم إهلاك الأرضي ويتم حساب الإهلاك للأصول الثابتة باستخدام طريقة القسط الثابت لتوزيع التكلفة بحيث تصل إلى القيمة التاريخية على مدار الأعمار الإنتاجية ، كالتالي :

المباني والإنشاءات	٥٠ سنة
--------------------	--------

تحسينات عقارات مستأجرة	٥٠ سنة أو على فترة الإيجار إذا كانت أقل
------------------------	---

اثاث مكتبي وخزان	١٠ سنوات
------------------	----------

آلات كتابة وحاسبة وأجهزة تكييف	٥ سنوات
--------------------------------	---------

وسائل نقل	٥ سنوات
-----------	---------

أجهزة الحاسوب الآلي /نظم آلية متكاملة	٥ سنوات
---------------------------------------	---------

ويتم مراجعة القيمة التاريخية والأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة في تاريخ كل مركز مالي ، وتعدل كلما كان ذلك ضرورياً ويتم مراجعة الأصول التي يتم إهلاكها بغرض تحديد الأضمحلال عند وقوع أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل على الفور إلى القيمة الاستردادية إذا زادت القيمة الدفترية عن القيمة الاستردادية .

وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ، ويتم تحديد أرباح خسائر الاستبعادات من الأصول الثابتة بمقارنة صافي المتحصلات بالقيمة الدفترية ويتم إدراج الأرباح (الخسائر) ضمن إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى في قائمة الدخل .

- أضمحلال الأصول غير المالية

لا يتم استهلاك الأصول التي ليس لها عمر إنتاجي - باستثناء الشهرة - ويتم اختبار أضمحلالها سنوياً . ويتم دراسة أضمحلال الأصول التي يتم استهلاكها كلما كان هناك أحداث أو تغيرات في الظروف تشير إلى أن القيمة الدفترية قد لا تكون قابلة للاسترداد .

ويتم الاعتراف بخسارة الأضمحلال وتخفيض قيمة الأصل بالمبلغ الذي تزيد به القيمة الدفترية للأصل عن القيمة الاستردادية وتمثل القيمة الاستردادية صافي القيمة البيعية للأصل أو القيمة الاستخدامية للأصل أيهما أعلى ولغرض تقييم الأضمحلال يتم إلحاد الأصل بأصغر وحدة توليد نقد ممكنة ويتم مراجعة الأصول غير المالية التي وجد فيها أضمحلال لبحث ما إذا كان هناك رد للأضمحلال إلى قائمة الدخل وذلك في تاريخ إعداد كل قوائم مالية .

- الإيجارات

تعتبر كافة عقود للايجار التي يكون البنك طرفاً فيها عقود ايجار تشغيلي ويتم معالجتها كما يلى :

١- الاستئجار

يتم الاعتراف بالمدفوعات تحت حساب عقود الإيجار التشغيلي مخصوصاً منه أية خصومات يتم الحصول عليها من المؤجر ضمن المصروفات في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

٢- التأجير

بالنسبة للأصول المؤجرة إيجاراً تشغيلياً تظهر ضمن الأصول الثابتة في المركز المالى وتهلك على مدار العمر الإنتاجي المتوقع للأصل بذات الطريقة المطبقة على الأصول المملوكة ، ويثبت إيراد الإيجار مخصوصاً منه أية خصومات تمنع للمستأجر بطريقة القسط الثابت على مدار فترة العقد .

- النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية يتضمن بند النقدية وما في حكمها الأرصدة التي لا تتجاوز استحقاقاتها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء وتتضمن النقية والأرصدة لدى البنك المركزي خارج إطار نسب الاحتياطي الإلزامي والأرصدة لدى البنوك وأوراق حكومية .

- المخصصات الأخرى

يتم الاعتراف بمخصصات تكاليف إعادة الهيكلة والمطالبات القانونية عندما يكون هناك التزام قانوني أو استدلالي حالى نتيجة لأحداث سابقة ويكون من المرجح أن يتطلب ذلك استخدام موارد البنك لتسوية هذه الالتزامات مع إمكانية إجراء تقدير قابل للأعتماد عليه لقيمة هذا الالتزام .

وعندما يكون هناك التزامات متشابهة فإنه يتم تحديد التدفق النقدي الخارج الذي يمكن استخدامه لتسوية بالأذى في الاعتبار هذه المجموعة من الالتزامات ويتم الاعتراف بالمخصص حتى إذا كان هناك احتمال ضئيل في وجود تدفق نقدي خارج بالنسبة لبند من داخل هذه المجموعة .

ويتم رد المخصصات التي انفي الغرض منها كلياً أو جزئياً ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .
ويتم قياس القيمة الحالية للمدفوعات المقدر الوفاء بها لسداد الالتزامات المحدد لسدادها أجل بعد سنة من تاريخ المركز المالى باستخدام معدل مناسب لذات أجل سداد الالتزام - دون تأثره بمعدل الضرائب السارى - الذي يعكس القيمة الزمنية للنقد ، وإذا كان الأجل أقل من سنة تحسب القيمة المقدرة لاللتزام ما لم يكن أثراً لها جوهرياً فبحسب القيمة الحالية .

- عقود الضمانات المالية

عقود الضمانات المالية هي تلك العقود التي يصدرها البنك ضمناً لتمويلات أو حسابات جارية مدينة مقدمة لعملائه من جهات أخرى ، وهي تتطلب من البنك أن يقوم بتسديدات معينة لتعويض المستفيد منها عن خسارة تحملها بسبب عدم وفاء الدين عندما يستحق السداد وفقاً لشروط أداء الدين ويتم تقديم تلك الضمانات المالية للبنك والمؤسسات المالية وجهات أخرى نيابة عن عملاء البنك .

ويتم الاعتراف الأولى في القوائم المالية بالقيمة العادلة في تاريخ منح الضمان التي قد تعكس أتعاب الضمان ، لاحقاً لذلك ، يتم قياس التزام البنك بموجب الضمان على أساس مبلغ القياس الأول ، ناقصاً الاستهلاك المحسوب للاعتراف بتعاب الضمان في قائمة الدخل بطريقة القسط الثابت على مدار عمر الضمان ، أو أفضل تقدير للمدفوعات المطلوبة لتسوية أي التزام مالى ناتج عن الضمانة المالية في تاريخ المركز المالى أيهما أعلى ويتم تحديد تلك التقديرات وفقاً للخبرة في معاملات مشابهة والخسائر التاريخية معززة بحكم الإدارة .

ويتم الاعتراف في قائمة الدخل بآلية زيادة في الالتزامات الناتجة عن الضمانة المالية ضمن بند إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى .

- مزايا العاملين

بالنسبة لنظم الاشتراك المحدد فإنها عبارة عن لوائح معاشات يقوم البنك بموجبها بسداد اشتراكات ثابتة لمنشأة منفصلة ولا يكون على البنك التزام قانوني أو حكمي لسداد مزيد من الاشتراكات إذا لم تكن المشاكل المتقدمة لذلك الاشتراكات تتحقق بأصول كافية لسداد مزايا العاملين الناتجة عن خدمتهم في الفترات الجارية والسابقة . وبالنسبة لنظم الاشتراك المحدد يتم سداد اشتراكات إلى لوائح تأمينية للمعاشات المقررة للعاملين بالقطاع الخاص على أساس تعاقدي إيجاري أو اختياري ولا ينشأ على البنك أي التزامات إضافية بخلاف الاشتراكات الواجب سدادها ، ويتم الاعتراف بالاشتراكات المستحقة لنظم الاشتراك المحدد ضمن مصروفات مزايا العاملين إذا قام العاملين بتقديم خدمة تعطيمهم الحق في تلك الاشتراكات .

- ضرائب الدخل

تتضمن ضريبة الدخل على ربح أو خسارة السنة كل من ضريبة السنة والضريبة المؤجلة ، ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببيان حقوق الملكية التي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية .

ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي بالإضافة إلى التسويات الضريبية الخاصة بالسنوات السابقة . ويتم الاعتراف بالضرائب المدرجة الناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً لأسس المحاسبة وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية ، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناء على الطريقة المتوقعة لتحقق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد المركز المالي .

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للبنك عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل ، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية ، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سيق تخفيضه .

- التمويل

يتم الاعتراف بالتمويلات التي يحصل عليها البنك أو لا بالقيمة العادلة ناقصاً تكاليف الحصول على التمويل ، ويفارق التمويل لاحقاً بالتكلفة المستهلكة ، ويتم تحويل قائمة الدخل بالفرق بين صافي المدخرات وبين القيمة التي سيتم الوفاء بها على مدار فترة التمويل باستخدام طريقة العائد الفعلي .

- رأس المال

١- تكاليف رأس المال

يتم عرض مصاريف الإصدار التي ترتبط بصورة مباشرة بإصدار أسهم جديدة أو أسهم مقابل افتتاح كيان أو إصدار خيارات خصماً من حقوق الملكية وبصافي المدخرات بعد الضرائب .

٢- توزيعات الأرباح

تثبت توزيعات الأرباح خصماً على حقوق الملكية في السنة التي تقر فيها الجمعية العامة للمساهمين هذه التوزيعات وتشمل تلك التوزيعات حصة العاملين في الأرباح ومكافأة مجلس الإدارة المقررة بالنظام الأساسي والقانون .

- أنشطة الأمانة

يقوم البنك بمزاولة أنشطة الأمانة مما ينتج عنه امتلاك أو إدارة أصول خاصة بالفراد أو أمانات أو صناديق مزايا ما بعد انتهاء الخدمة ويتم استبعاد هذه الأصول والأرباح الناتجة عنها من القوائم المالية للبنك حيث أنها ليست أصولاً للبنك .

- أرقام المقارنة

يعد تبويب أرقام المقارنة كلما كان ذلك ضرورياً لتتوافق مع التغيرات في العرض المستخدم في العام الحالي .

- إدارة المخاطر المالية

يتعرض البنك نتيجة لأنشطته التي يزاولها إلى مخاطر مالية متعددة وقبول المخاطر هو أساس النشاط المالي ويتم تحليل وتقييم وإدارة بعض المخاطر أو مجموعة من المخاطر مجتمعة معاً ولذلك يهدف البنك إلى تحقيق التوازن الملائم بين الخطير والعادن ولذا تقليل الآثار السلبية المحتملة على الأداء المالي للبنك ويدعى أمن أنواع المخاطر خطير الانقاض وخطر السوق وخطر السيولة والأخطار التشغيلية الأخرى ويتضمن خطير السوق خطير أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر سعر العائد ومخاطر السعر الأخرى.

وقد تم وضع سياسات إدارة المخاطر لتحديد المخاطر وتحليلها ولوضع حدود للخطر والرقابة عليه ، ولمراقبة المخاطر والالتزام بالحدود من خلال أساليب يعتمد عليها ونظم معلومات محدثة أو لا يأول ويقوم البنك بمراجعة دورية لسياسات ونظم إدارة المخاطر وتعديلها بحيث تعكس التغيرات في الأسواق والمنتجات والخدمات وأفضل التطبيقات الحديثة .

وتنتمي إدارة المخاطر عن طريق إدارة المخاطر في ضوء السياسات المعتمدة من مجلس الإدارة وتقوم إدارة المخاطر بتحديد وتقييم وتنظيم المخاطر المالية بالتعاون الوثيق مع الوحدات التشغيلية المختلفة بالبنك ، ويوفر مجلس الإدارة مبادئ مكتوبة لإدارة المخاطر ككل ، بالإضافة إلى سياسات مكتوبة تغطي مناطق خطير محددة مثل خطير الانقاض وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية ، وخطر أسعار العائد، واستخدام أدوات المشتقات وغير المشتقات المالية بالإضافة إلى ذلك فإن إدارة المخاطر تعد مسؤولة عن لمراجعة الدورية لإدارة المخاطر وبينة الرقابة بشكل مستقل .

حكومة إدارة المخاطر والمبادئ الخاصة بإدارة المخاطر

تقوم حوكمة إدارة المخاطر بالبنك على ما يلي:

- ١- تدخل إداري قوي في جميع مستويات المؤسسة بدءاً من مجلس الإدارة ووصولاً إلى إدارة فرق العمل الميداني المسؤولة عن التشغيل.
 - ٢- إطار عمل محكم للإجراءات الداخلية والمبادئ الإرشادية.
 - ٣- مراقبة مستمرة من قبل خطوط الأعمال والوظائف المعاونة وكذلك من جانب هيئة مستقلة للرقابة على المخاطر والالتزام بتنفيذ القواعد والإجراءات.
- وتعتبر لجان المخاطر والمراجعة داخل مجلس الإدارة مسؤولة بشكل أكثر خصوصية عن فحص مدى توافق إطار العمل الداخلي بغية رصد المخاطر ومدى الالتزام بالقواعد.

فئات المخاطر :

أ- خطير الانقاض : (بما في ذلك خطير البلد) يمثل خطير الخسائر الناجمة عن عجز عملاء البنك أو الجهات السيادية من مصادر الأوراق المالية أو غيرهم من الأطراف عن الوفاء بالتزاماتهم المالية .
وتتضمن أيضاً مخاطر الانقاض مخاطر إحلال عقد محل عقد خطير الاستبدال (المترتبة بمعاملات السوق . كما قد يرتفع خطير الانقاض أيضاً بسبب وجود مخاطر الترتكز والتي تنشأ إما نتيجة منح تسهيلات التمانية كبيرة لعملاء متفردين أو بسبب الانقاض المنوح لمحظوظات العملاء تتسم بمعدلات إخفاق مرتفعة .

ب- خطير السوق : يمثل خطير الخسائر الناجمة عن التغير في أسعار السوق وأسعار العائد .
ج- خطير التشغيل : (ويشمل المخاطر القانونية ومخاطر الالتزام ومخاطر المحاسبية والبيئية ومخاطر السمعة الخ) ويمثل الخطير الناجم عن الخسائر أو الفشل أو إصدار بيانات مالية ومحاسبية غير دقيقة بسبب عدم ملائمة الإجراءات والنظم الداخلية أو الإخلال بها أو بسبب خطأ بشري أو أحداث خارجية علاوة على ذلك يمكن أن يأخذ خطير التشغيل شكل مخاطر الالتزام التي يقصد بها خطير تعرض البنك لعقوبات قانونية أو إدارية أو تأديبية أو خسائر مالية بسبب عدم الالتزام بالقواعد واللوائح ذات الصلة .

د- خطير أسعار العائد وأسعار الصرف المرتبطة بهيكيل ميزانية البنك : يمثل المخاطر الناجمة عن الخسائر أو الانخفاض المتبقى في قيمة أصول البنك - سواء المدرجة بقائمة المركز المالي أو خارجها - والناشئة عن التغيرات في أسعار العائد أو أسعار الصرف . وتنشأ مخاطر أسعار العائد أو أسعار الصرف المرتبطة بهيكيل ميزانية البنك عن الأنشطة التجارية البنكية ومعاملات المركز الرئيسي (معاملات على أدوات حقوق الملكية والاستثمارات وإصدارات السندات) .

هـ - خطير السيولة : يمثل المخاطر التي تتعلق بعدم قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته وقت استحقاقها .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإباضات المتممة لقواعد المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

ويقوم البنك بتخصيص موارد كبيرة لكي يتمكن من الاستثمار في تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أنشطته ولكي يضمن التوافق التام بين إطار عمل إدارة المخاطر والمبادئ الأساسية التالية:

- الاستقلال التام لإدارة تقييم المخاطر عن أقسام التشغيل.
- تطبيق اتجاه ثابت لنقيم ورصد المخاطر في جميع أنحاء البنك.

وجريدة بالذكر إن قسم المخاطر مستقل عن جميع كيانات البنك التشغيلية ويتبع مباشرة الإدارة العامة ويتمثل دوره في المساهمة في تطوير وزيادة ربحية البنك عن طريق التأكيد من أن إطار عمل إدارة المخاطر المعتمل به هو إطار فعال وقوى ويعمل بالقسم فريق عمل متعدد ومتخصص في كيفية إدارة خطر الائتمان وخطر السوق من خلال آليات التشغيل.

وعلى وجه الخصوص فإن قسم المخاطر:

- يقوم بتوصيف واعتماد الأساليب المستخدمة لتحليل وتقييم واعتماد ومتابعة مخاطر الائتمان ومخاطر البلدان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل كما أنه يقوم بإجراء مراجعة دقيقة لاستراتيجيات التجارية في المجالات العالية الخطورة ويسعى بشكل دؤوب على تحسين التبوء بمثل هذه المخاطر وإدارتها.

- يساهم في إجراء تقييم مستقل عن طريق تحليل المعاملات التي تتضمن مخاطر الائتمان وعن طريق تقديم المشورة فيما يخص المعاملات التي يقترحها مديري المبيعات.

- يقوم بوضع إطار لكافة المخاطر التشغيلية للبنك.

ستقوم وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية بتقييم وإدارة أنواع المخاطر الأخرى الأساسية وهي تحديداً مخاطر عدم توفر السيولة اللازمة والمخاطر المرتبطة باختلال توازن هيكل الميزانية العمومية (نتيجة تغيرات أسعار العائد أو أسعار الصرف أو نتيجة عدم توفر سيولة كافية) وكذلك تمويل البنك طويل الأجل، وإدارة متطلبات رأس المال وهيكل رأس المال .
تختص إدارة الشؤون القانونية الداخلية بالبنك بإدارة المخاطر القانونية بينما تختص إدارة الالتزام بإدارة مخاطر الالتزام .

ويعتبر قسم المخاطر مسؤولاً بشكل أساسي عن وضع منظومة فعالة للتعامل مع المخاطر وتحديد الأسس والسياسات اللازمة ، كما تشارك وحدة الأصول والالتزامات التابعة للإدارة المالية في هذه المسؤولية في بعض المجالات الخاصة .
وتتولى لجنة المخاطر بالبنك مهمة مراجعة ومناقشة الخطوات الأساسية لإدارة المخاطر البنكية الجوهرية وتجمع ثلاثة أشهر على الأقل .
وأخيراً يقوم من فريق المراجعة الداخلية والمرجعين الخارجيين بمراقبة مبادئ وإجراءات وبنية إدارة المخاطر بالبنك .

- خطر الائتمان

يتعرض البنك لخطر الائتمان وهو الخطر الناتج عن قيام أحد الأطراف بعدم الوفاء بتعهداته ، وبعد خطر الائتمان أهم الأخطار بالنسبة للبنك ، لذلك تقوم الإدارة بفرض إدراة التعرض لذلك الخطر ، ويتمثل خطر الائتمان بصفة أساسية في أنشطة التمويل التي ينشأ عنها التمويلات والتسهيلات وأنشطة الاستثمار التي يتربّ عليها أن تتضمن أصول البنك على أدوات الدين ، كما يوجد خطر الائتمان أيضاً في الأدوات المالية خارج المركز المالي مثل ارتباطات التمويلات ، وتتركز عمليات الإدراة والرقابة على خطر الائتمان لدى فريق إدارة العليا ورؤساء وحدات النشاط بصفة دورية .

- قياس خطر الائتمان

التوصيات والتسهيلات للعملاء

- لقياس خطر الائتمان المتعلق بالتزظيفات والتسهيلات للعملاء ، ينظر البنك في ثلاثة مكونات كما يلي :
- * احتمالات الإخفاق (التأخير) (Probability of default) من قبل العميل أو الغير في الوفاء بالتزاماته التعاقدية .
 - * المركز الحالي والتطور المستقبلي المرجح له الذي يستنتج منه البنك الرصيد المعرض للإخفاق (Exposure at default).
 - * خطر الإخفاق الافتراضي (Loss given default) .

وتنطوي أعمال الإدارة اليومية لنشاط البنك على تلك المقايس لخطر الائتمان التي تعكس الخسارة المتوقعة (نموذج الخسارة المتوقعة The Expected Loss Model) المطلوبة من لجنة بازل للرقابة المصرفية ويمكن أن تتعارض المقايس التشغيلية مع عبء الأضمحلال وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، الذي يعتمد على الخسائر التي تتحقق في تاريخ المركز المالي (نموذج الخسائر المحققة) وليس الخسائر المتوقعة (ايضاً ٣١) . يقوم البنك بتقدير احتمال التأخير على مستوى كل عميل باستخدام أساليب تقييم داخلية لتصنيف الجدارة مفصلة لمختلف فئات العملاء . وقد تم تطوير تلك الأساليب للتقييم داخلياً وتراعي التحليلات الإحصائية مع الحكم الشخصي لمسؤولي الائتمان للوصول إلى تصنیف الجدارة الملازمة وقد تم تقسيم عملاء البنك إلى أربع فئات للجدارة ويعكس هيكل الجدارة المستخدم بالبنك كما هو مبين في الجدول التالي مدى احتمال التأخير لكل فئة من فئات الجدارة ، مما يعني بصفة أساسية أن المراكز الائتمانية تنتقل بين فئات الجدارة تبعاً للتغير في تقييم مدى احتمال التأخير ويتم مراجعة وتطوير أساليب التقييم كلما كان ذلك ضرورياً ويقوم البنك دورياً بتقدير أداء أساليب تصنیف الجدارة ومدى قدرتها على التنبؤ بحالات التأخير .

التصنيف	فئات التصنیف الداخلي للبنك
مذلول التصنیف	
١	ديون جيدة
٢	المتابعة العادية
٣	المتابعة الخاصة
٤	ديون غير منتظمة

يعتمد المركز المعرض للإخفاق على المبالغ التي يتوقع البنك أن تكون قائمة عند وقوع التأخير على سبيل المثال بالنسبة للتمويل يكون هذا المركز هو القيمة الاسمية وبالنسبة للارتباطات يدرج البنك كافة المبالغ المسحوبة فعلاً بالإضافة إلى المبالغ الأخرى التي يتوقع أن تكون قد سحبت حتى تاريخ التأخير إن حدث .

وتتمثل الخسارة الافتراضية أو الخسارة الحادة توقعات البنك لمدى الخسارة عند المطالبة بالدين إن حدث التأخير . ويتم التعبير عن تلك بنسبة الخسارة للدين وبالتالي يختلف ذلك بحسب نوع الدين وأولوية المطالبة ومدى توافر الضمانات أو وسائل تغطية الائتمان الأخرى .

أدوات الدين والأذون الخزانة والأذون الأخرى
بالنسبة لأدوات الدين والأذون يقوم البنك باستخدام التصنيفات الخارجية مثل تصنيف ستاندرد آند بور أو ما يعادله لإدارة خطر الائتمان وإن لم تكن مثل هذه التقييمات متاحة يتم استخدام طرق مماثلة لتلك المطبقة على عملاء الائتمان ويتم النظر إلى تلك الاستثمارات في الأوراق المالية والأذون على أنها طريقة للحصول على جودة ائتمانية أفضل وفي نفس الوقت توفر مصدر متاح لمقابلة متطلبات التمويل .

- سياسات الحد من وتجنب المخاطر

يقوم البنك بإدارة والحد والتحكم في تركز خطر الائتمان على مستوى المدين والمجموعات والصناعات والدول .

ويقوم بتنظيم مستويات خطر الائتمان الذي يقبله وذلك بوضع حدود لمقدار الخطر التي سيتم قوله على مستوى كل عميل أو مجموعة عملاء ، وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية والقطاعات الجغرافية . ويتم مراقبة تلك المخاطر بصفة مستمرة وتكون خاضعة للمراجعة السنوية أو بصورة متكررة إذا دعت الحاجة إلى ذلك . ويتم اعتماد الحدود للخطر الائتماني على مستوى العميل / المجموعة والمنتج والقطاع والمولة من قبل مجلس الإدارة بصفة ربع سنوية.

ويتم تقسيم حدود الائتمان لأي عميل بما في ذلك البنك وذلك بحدود فرعية تشمل المبالغ داخل وخارج المركز المالي ، وحد المخاطر اليومي المتعلق ببنود المتاجرة مثل عقود الصرف الأجنبي الآجلة . ويتم مقارنة المبالغ الفعلية مع الحدود يومياً .

يتم أيضاً إدارة مخاطر التعرض لخطر الائتمان عن طريق التحليل الدوري لقدرة العملاء والعملاء المحتملين على مقاولة سداد التزاماتهم وكذلك بتعديل حدود التوظيف كلما كان ذلك مناسباً .

و فيما يلي بعض وسائل الحد من الخطر :

الضمادات

يضع البنك العديد من السياسات والضوابط للحد من خطر الائتمان . ومن هذه الوسائل الحصول على ضمادات مقابل الأموال المقدمة . ويقوم البنك بوضع قواعد استرشادية لفقات محددة من الضمادات المقبولة . ومن الأنواع الرئيسية لضمادات التوظيف والتسهيلات :

- * الرهن العقاري .
- * رهن أصول النشاط مثل الآلات والبضائع .
- * رهن أدوات مالية مثل أدوات الدين وحقوق الملكية .

و غالباً ما يكون التمويل على المدى الأطول للشركات مضموناً بينما تكون التسهيلات الائتمانية للأفراد بدون ضمان ولتخفيض خسارة الائتمان إلى الحد الأدنى يسعى البنك للحصول على ضمادات إضافية من الأطراف المعنية بمفرد ظهور مؤشرات الأض migliori لأحد التمويلات أو التسهيلات .

يتم تحديد الضمادات المتخذة ضماناً لأصول أخرى بخلاف التوظيف والتسهيلات بحسب طبيعة الأداة وعادة ما تكون أدوات الدين وأدوات الغزانة بدون ضمان فيما عدا مجموعات الأدوات المالية المغطاة بأصول Asset-Based Securities والأدوات المثلثة التي تكون مضمونة بمحفظة من الأدوات المالية .

المشتقات

يحتفظ البنك بإجراءات رقمية حقيقة على صافي المراكز المفتوحة للمشتقات أي الفرق بين عقود البيع والشراء على مستوى كل من القيمة والمدة . ويكون المبلغ المعرض لخطر الائتمان في أي وقت من الأوقات محدد بالقيمة العادلة للأداة التي تتحقق منفعة لصالح البنك أي أصل ذو قيمة عاملة موجبة الذي يمثل جزءاً صنفياً من القيمة التعاقدية / الافتراضية المستخدمة للتعبير عن حجم الأدوات القائمة . ويتم إدارة هذا الخطر الائتماني كجزء من حد التمويل الكلي الممنوح للعميل وذلك مع الخطر المتوقع نتيجة للتغيرات في السوق ولا يتم عادة الحصول على ضمادات في مقابل الخطر الائتماني على تلك الأدوات فيما عدا المبالغ التي يطلبها البنك كإيداعات هامشية من الأطراف الأخرى .

وينشأ خطر التسوية في المواقف التي يكون فيها السداد عن طريق التقديمة أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى أو مقابل توقع الحصول على تقديرية أو أدوات حقوق ملكية أو أوراق مالية أخرى ويتم وضع حدود تسوية يومية لكل من الأطراف الأخرى لتنطوي مخاطر التسوية المجمعة الناتجة عن تعاملات البنك في أي يوم .

الارتباطات المتعلقة بالائتمان

يتمثل الغرض الرئيسي من الارتباطات المتعلقة بالائتمان في التأكيد من إتاحة الأموال للعميل عند الطلب . وتحمل عقود الضمانات المالية guarantees and stand by letters of credit ذات خطر الائتمان المتعلق بالتوظيف . وتكون الاعتمادات المستندية والتجارية Documentary and Commercial Letters of Credit التي يصدرها البنك بالنيابة عن العميل لمنع طرف ثالث حق السحب من البنك في حدود مبالغ معينة وبموجب أحكام وشروط محددة غالباً مضمونة بموجب البضائع التي يتم شحنها وبالتالي تحمل درجة مخاطر أقل من التمويل المباشر . وتمثل ارتباطات منع الائتمان الجزء غير المستخدم من المصطلح به لمنع التوظيف أو الضمانات أو الاعتمادات المستندية ويعرض البنك لخسارة محتملة بمبلغ يساوي إجمالي الارتباطات غير المستخدمة وذلك بالنسبة لخطر الائتمان الناتج عن ارتباطات منع الائتمان إلا أن مبلغ الخسارة المرجح حدوثها في الواقع يقل عن الارتباطات غير المستخدمة وذلك نظراً لأن أغلب الارتباطات المتعلقة بمنع الائتمان تمثل التزامات محتملة لعملاء يتبعون مواصفات اجتماعية محددة ويراقب البنك المدة حتى تاريخ الاستحقاق الخاص بارتباطات الائتمان حيث أن الارتباطات طويلة الأجل عادة ما تحمل درجة أعلى من خطر الائتمان بالمقارنة بالارتباطات قصيرة الأجل .

- سياسات الأضمحلال والمخصصات

تركز النظم الداخلية للتقييم السابق بدرجة كبيرة على تحطيم الجودة الائتمانية وذلك من بداية إثبات أشطة التمويل والاستثمار . وبخلاف ذلك ، يتم الاعتراف فقط بخسائر الأضمحلال التي وقعت في تاريخ المركز المالي لأغراض التقارير المالية بناء على أدلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال وفقاً لما سيرد ذكره بهذا الإيضاح ونظراً لاختلاف الطرق المطبقة ، تقل عادة خسائر الائتمان المحملة على القوائم المالية عن مبلغ الخسارة المقدر باستخدام نموذج الخسارة المتوقعة المستخدم في الجدارة الائتمانية ولأغراض قواعد البنك المركزي المصري . مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة الوارد في المركز المالي في نهاية السنة مستمد من درجات التقييم الداخلية الأربعه ومع ذلك فإن أغليبية المخصص ينبع من آخر درجة من التصنيف وبين الجدول التالي النسبة للبنود داخل المركز المالي المتعلقة بالتوظيف والتسهيلات والخسائر الائتمانية المتوقعة المرتبط بها لكل من فئات التقييم الداخلي للبنك .

- تساعد أدوات التقييم الداخلية الإدارية على تحديد ما إذا كانت هناك أدلة موضوعية تشير إلى وجود أضمحلال طبقاً لمعايير المحاسبة المصري رقم ٢٦ ، واستناداً إلى المؤشرات التالية التي حددها البنك :
- صعوبات مالية كبيرة تواجه عميل التوظيف أو المدين .
 - مخالفة شروط اتفاقية التمويل مثل عدم السداد .
 - توقع إفلاس العميل أو دخول في دعوة تصفيه أو إعادة هيكل التمويل المنوح له .
 - تدهور الوضع التنافسي لعميل التوظيف .
 - قيام البنك لأسباب اقتصادية أو قانونية بالصعوبات المالية لعميل التوظيف بمنحة امتيازات أو تنازلات قد لا يوافق البنك على منحها في الظروف العادية .
 - أضمحلال قيمة الضمان .
 - تدهور الحالة الائتمانية .

تتطلب سياسات البنك مراجعة كل الأصول المالية التي تتجاوز أهمية نسبية محددة على الأقل سنوياً أو أكثر عندما تقتضي الظروف ذلك ويتم تحديد عبء الخسائر الائتمانية المتوقعة على الحسابات التي تم تقييمها على أساس فردي وذلك بتقييم الخسارة المحقة في تاريخ المركز المالي على أساس كل حالة على حدة ، ويجري تطبيقها على جميع الحسابات التي لها أهمية نسبية بصفة منفردة . ويشمل التقييم عادة الضمان القائم ، بما في ذلك إعادة تأكيد التنفيذ على الضمان والتحصيلات المتوقعة من تلك الحسابات .

ويتم تكوين مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة على أساس المجموعة من الأصول المتداولة باستخدام الخبرة التاريخية المتاحة والحكم الشخصي والأساليب الإحصائية .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢

- نموذج قياس المخاطر البنكية العام

بالإضافة إلى فئات تصنيف الجداررة الأربع المبينة في إيضاح ١/١ ، تقوم الإدارة بتصنيفات في شكل مجموعات فرعية أكثر تفصيلاً بحيث تتفق مع متطلبات البنك المركزي المصري . ويتم تصنيف الأصول المعرضة لخطر الائتمان في هذه المجموعات وفقاً لقواعد وشروط تفصيلية تعتمد بشكل كبير على المعلومات المتعلقة بالعميل ونشاطه ووضعه المالي ومدى انتظامه في السداد .

ويقوم البنك بحساب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان ، بما في ذلك الارتباطات المتعلقة بالائتمان ، على أساس نسب محددة من قبل البنك المركزي المصري . وفي حالة زيادة مخصص خسائر الضمحل المطلوب وفقاً لقواعد البنك المركزي المصري عن ذلك المطلوب لأغراض إعداد القوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، يتم تجنب الاحتياطي المخاطر البنكية العام ضمن حقوق الملكية خصماً على الأرباح المحتجزة بمقدار تلك الزيادة . ويتم تعديل ذلك الاحتياطي بصفة دورية بازدياد والنقص بحيث يعادل دائماً مبلغ الزيادة بين المخصصين . وبعد هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع وبين إيضاح (١/٢٨) الحركة على حساب الاحتياطي المخاطر البنكية العام خلال السنة المالية .

وفيما يلي بيان فئات الجداررة للمؤسسات وفقاً لأسس التقييم الداخلي مقارنة بأسم تقدير البنك المركزي المصري ونسب المخصصات المطلوبة لضمحل الأصول المعرضة لخطر الائتمان :

تصنيف البنك

نسبة	المركزي المصري	مدلول التصنيف	المخصص الداخلي المطلوب	المخصص الداخلي المطلوب	التصنيف	المداليل التصنيف
١	١	مخاطر منخفضة	١	١	صرف	ديون جيدة
٢	٢	مخاطر معتدلة	١	١	٪١	ديون جيدة
٣	٣	مخاطر مرخصية	١	١	٪١	ديون جيدة
٤	٤	مخاطر مناسبة	١	١	٪٢	ديون جيدة
٥	٥	مخاطر مقبولة	١	١	٪٢	ديون جيدة
٦	٦	مخاطر مقبولة حدا	٢	٢	٪٣	المتابعة العادية
٧	٧	مخاطر تحتاج لعناية خاصة	٣	٣	٪٥	المتابعة الخاصة
٨	٨	دون المستوى	٤	٤	٪٢٠	ديون غير منتظمة
٩	٩	مشكوك في تحصيلها	٤	٤	٪٥٠	ديون غير منتظمة
١٠	١٠	ردينة	٤	٤	٪١٠٠	ديون غير منتظمة

- الاستحواذ على الضمانات

قام البنك خلال الفترة الحالية بالحصول على أصول بالاستحواذ على بعض الضمانات كما يلي :

القيمة الدفترية بألف جنيه مصرى	طبيعة الأصل
-	-

الإجمالي

يتم تمويل الأصول التي تم الاستحواذ عليها ضمن بند الأصول الأخرى بالمركز المالي ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك عملياً .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

- ترتكز مخاطر الأصول المالية المعرضة لخطر عمليات التوظيف والاستثمار
القطاعات الجغرافية
يعتلي الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية ، موزعة حسب القطاع
الجغرافي في آخر الفترة المالية الحالية وعند إعداد هذا الجدول تم توزيع المخاطر على القطاعات الجغرافية وفقاً
للمناطق المرتبطة بعملاء البنك :

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م (بالألف جنيه مصرى)

	جمهورية مصر العربية	دول الخليج العربي	دول أخرى	الإجمالي	١٢,٧٢٢,٨٨٥	١٢,٧٢٢,٨٨٥	مشاركات ومرابحات ومضاربات العملاء
١٢,٧٢٢,٨٨٥	-	-	-	-	١٢,٧٢٢,٨٨٥	١٢,٧٢٢,٨٨٥	استثمارات مالية :
٣٤٤,١٢١	-	١٦٠,٧٣٥	-	١,٢٣٣,٨٠٣	٢,٠٣٥,٩٧٧	٣٢,٩٤٥,١١٦	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
٦٣,٤٨٤,٢٣٣	-	٣,٥٠٨,٠٤٨	-	١,٣٧٧,٣٢٩	١,٢٣٣,٨٠٣	٢,٠٣٥,٩٧٧	- بالقيمة العادلة من خلال الارياح والخسائر
٦,١٠٣,٨٤١	-	٢٥,٣٦٣	-	٢٨,٢٩٨,٠٠٧	١,٣٧٧,٣٢٩	٣٢,٩٤٥,١١٦	- بالتكلفة المستهلكة
١١٥,٣٠٠,١٩٩	٢,٠٣٥,٩٧٧	٤,٩٢٧,٩٤٩	-	١٠٧,٢٥٨,٩٤١	١,٣٧٧,٣٢٩	٢,٠٣٥,٩٧٧	الإجمالي في نهاية الفترة الحالية
١١٣,٠١٩,٦٨٧	٢,٣٢٢,٣٦٢	٣,٤٧٣,١١٧	-	١,٣٢٠,٦٤٣	١,٣٧٧,٣٢٩	٤,٩٢٧,٩٤٩	الإجمالي في نهاية سنة المقارنة
خطر السوق							
يتعرض البنك لخطر السوق المتمثل في تقلبات القيمة العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن التغير في أسعار السوق . وينتج خطر السوق عن المراكز المفتوحة لمعدل العائد والعملة ومنتجات حقوق الملكية ، حيث أن كل منها معرض للتحركات العامة والخاصة في السوق والتغيرات في مستوى الحساسية لمعدلات السوق أو الأسعار مثل معدلات العائد ومعدلات أسعار الصرف وأسعار أدوات حقوق الملكية . ويفصل البنك مدى تعرضه لخطر السوق إلى محافظ للمتاجرة أو لغير غرض المتاجرة.							

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيصالات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣

٩/ قطاعات النشاط

يعتلي الجدول التالي تحليل بأهم حدود خطر عمليات التوظيف والاستثمار للبنك بالقيمة الدفترية، موزعة حسب النشاط الذي يزاوله عملاء البنك:

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م (بألف جنيه مصرى)

الإجمالي	أفراد	نشطة أخرى	قطاع حكومي	بيع الجملة وتجارة التجزئة	نشاط عقاري	مؤسسات صناعية	مؤسسات مالية	مشاركات ومرابحات ومضاربات العملاء
١٢,٧٢٢,٨٨٥	٢,٦٨٩,٦٣٧	٣,٠٦٩,٦٢٦	-	٩١٣,٤٢٩	٢,٠٨١,٣٥٣	٣,٤٥٦,٩٣١	٥١١,٩٠١	٣٠,٢٠٢٣ مشاركات ومرابحات ومضاربات العملاء:
استثمارات مالية:								
٣٢,٩٤٥,١١٦	-	٣,٢٤١,٨٣٨	٢٤,٩٤٩,٧٣٦	٣٩٥,١٤١	١,٩٠٥,٤٧١	١,٧٣٨,٥٩٤	١,٠٠٤٤,٣٣٦	- بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
- خلال الارتفاع والانخفاض								
٦٣,٤٨٤,٧٣٣	-	٣٤٤,١٢١	-	-	-	-	-	- بالتكلفة المستهلكة
أصول أخرى								
٦,١,٣,٨٤١	-	-	٦٢,٠٢٠,٨٢٤	-	-	١,٣٣٧,٤٥٦	٤٦٣,٤٠٩	٦,٧٦٦,٣٨٥
الإجمالي في نهاية الفترة الحالية								
١١٥,٦١٠,١٩٦	٢,٦٨٩,٦٣٧	٦,٦٥٥,٥٨٥	٨٧,٣٧٠,٥٩٠	١,٢٧٨,٥٧٠	٥,٣٢٤,٢٨٠	٥,١٩٥,٥٣٣	٦,٧٨٩,٠٣١	الإجمالي في نهاية مدة المقارنة
الإجمالي في نهاية مدة المقارنة								
١١٣,٠١٩,٦٨٧	٢,٢٤٨,٧٨٠	٥,٨٠١,٤٣٣	٨٦,٨٠٦,٢٠٦	١,٠٩٠,١٢٠	٦,١٣٩,٨٣٢	٦,٩٦٨,٩٨٥	٥,٩٦٤,٣٣١	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

- خطر تقلبات سعر صرف العملات الأجنبية

يتعرض البنك لخطر التقلبات في أسعار صرف العملات الأجنبية على المركز المالي والتفقات النقدية . وقد قام مجلس الإدارة بوضع حدود للعملات الأجنبية وذلك بالقيمة الإجمالية لكل من المراكز في نهاية اليوم وكذلك خلال اليوم التي يتم مراقبتها لحظياً .

(بألاف جنيه مصرى)

٣٠ يونيو ٢٠٢٣

الأصول المالية	جنية مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه استرليني	الإجمالي
تنمية وارصدة لدى البنك المركزية	٦٠,١٩,٤١١	٦,٥٦٨,٣٧٩	١١٢,٩٥٠	٣٠,٤٠٢	٧٣,٥٨٥	١٢,٨٠٤,٧٢٧
ارصدة لدى البنوك	٩,٧٨٤,١٤٤	٢٤,٤٩٧,٢٧٠	٧٨١,٠٧٥	٢٢٣,٩٢٤	٢,٣٩٨,٩٤٦	٣٧,٧٩٥,٣٥٩
مشاركات و مراهنات ومضاربات مع العلاء	١,٣٥٧,٠٤٥	٣,١١٨,٧٢٨	٢٤٧,١٢	-	-	١٢,٧٢٢,٨٨٥
استثمارات المالية :						
بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل	٢٤,٨٦٣,١٤٧	٦,٨١٣,٢٠١	١,١٢١,٧٨٨	-	١٤٦,٩٨٠	٢٢,٩٤٥,١١٦
بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر	١٨٣,٣٨٦	-	-	-	١٦٠,٧٣٥	٣٤٤,١٢١
بالنسبة المستهلك	٣٠,٢٠٤,٧٦٥	٢٣,٢٧٩,٤٦٨	-	-	-	٦٣,٨٤٤,٢٢٣
أصول مالية أخرى	٥,٨٤١,٨٥٢	٢٥٣,٢٦٧	٢,٥٣١	١,٧٣٤	٤,٤٥٧	٦,١٠٣,٨٤١
اجمالي الأصول المالية	٨٦,٢٥٣,٧٥٠	٧٤,٥٣٠,٣٢٣	٢,٢٦٥,٦٤٦	٢٦٦,٠١٠	٢,٧٨٤,٧٣٣	١٦٦,١٠٠,٢٨٢
الالتزامات المالية	جنية مصرى	دولار أمريكي	يورو	عملات أخرى	جنيه استرليني	الإجمالي
ارصدة مستحقة للبنوك	٨٥٨,٩٥٦	٦,٦٩١,٣١٥	٣٤٥,٥٤٥	٧	١٢٦,٨١٤	٨,٠٢٢,٦٢٧
الأوعية الإخارية	٧٤,٢٩,٠٣٢	٥٢,٨٤٩,٣٨٧	١,٨٠٠,٢٢١	٢٦٢,٩٣٥	٢,٥٨٩,٣٢٦	١٣٢,٣٣١,٦١١
الالتزامات المالية أخرى	٤,٨٢١,٧٥٠	١٧٣,٢٢٢	٣٦٣	-	٤٤	٤,٩٩٣,١٧٥
اجمالي الالتزامات المالية	٨٠,٥٥٩,٧٧٨	٥٩,٧١١,٩٤٤	٢٩٤,٢٥٥	٢٦٦,٠٩٤	٢,٧١٦,٩٤	١٤٥,٣٤٨,١٢٣
صافي المركز المالي	٥,٧٤٤,٠١٢	١٤,٨١٨,٣٩٩	١١٩,٣٣٤	١,٨٠٠	٦٨,٦٠٩	٢٠,٧٥٦,١٥٩
ارتباطات متقدمة بالوظائف	١,٢٢٣,٩٠٧	١,٤٦٥,٢٨٧	٨,٢٣٦	-	١,٠١٢	٢,٧٣٨,٤٤٢
في نهاية سنة المقارنة						
اجمالي الأصول المالية	٩١,٤٩٨,٨٥٥	٥٤,٤٤٢,٧٧١	١,٤٧٤,٥٢١	٢٠,٤,٨٥٢	٢,١٢٦,١١٦	١٤٩,٧٤٧,١١٤
اجمالي الالتزامات المالية	٨٣,٧٥٨,٤٥١	٤٢,٢٧٠,٤١١	١,٣٨١,٨٤٢	٢٠,٩,٩٦٧	٢,١٨٦,٨٤٦	١٢٩,٧٧٤,٠٠٧
صافي المركز المالي	٧,٧٤٠,٤٠٤	١٢,١٧٢,٣٦٠	٨٧,٦٦٨	(٥,١١٥)	(٢٢,١٧٠)	١٩,٩٧٣,١٧

مهام غرفة المعاملات الدولية (Dealing Room)

- تقديم تقارير دورية عن حركة الأسواق المالية .
- تنفيذ توصيات لجنة الأصول والالتزامات التي تمت الموافقة عليها وعرض تقارير بمدى التقدم في تنفيذ تلك التوصيات .
- التنسيق مع وحدة إدارة الأصول والالتزامات فيما يتعلق بالتحوط الطبيعي ضد المخاطر التي قد تنشأ عن معاملات خاصة وبما يتفق مع السياسة والتوصيات المعتمدة لجنة إدارة الأصول والالتزامات .
- المسئولية عن إدارة السيولة على المدى القصير .
- إعداد تقارير دورية بأى مستجدات عن موقف الأسواق وتوجيه النظر لأى اختلافات في السيولة .
- إبلاغ وحدة إدارة الأصول والالتزامات بالاحتياجات التمويلية لمعالجة فجوة السيولة .

* منظومة إدارة مخاطر هيكيل سعر العائد

يتم تحديد وقياس هذا الخطير بمعرفة وحدة الأصول والالتزامات (ALMU) التابعة لقطاع الخزانة بالبنك ويتم تقييم المخاطر وحدودها والإجراءات التصحيحية الواجب القيام بها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات (ALCO) برئاسة رئيس البنك وعضوية المديرين التنفيذيين والمدير المالي ومدير الإدارات التجارية ومدير شبكة الفروع والسكرتير العام ورئيس غرفة المعاملات الدولية وتقوم غرفة المعاملات الدولية بتنفيذ الإجراءات الضرورية التي تقررها لجنة الأصول والالتزامات لتصحيح الفجوات من خلال التعامل في الأسواق المالية وتعهد الغرفة تقاريرها بما حدث من تطور وعرضها على وحدة الأصول والالتزامات ولجنة الأصول والالتزامات.

* مهام لجنة إدارة الأصول والالتزامات (ALCO)

- البت في الحدود المقبولة لأغراض تحليل الحساسية.
- مراجعة الافتراضات المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والتحقق من صحتها واعتمادها.
- استعراض مخاطر وفجوات أسعار العائد وموقف الحساسية بالبنك والواردة بتقارير وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU).
- تقييم وتعديل واعتماد التوصيات المقترحة لتعديل الفجوات - إن وجدت- بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.

* مهام وحدة إدارة الأصول والالتزامات (ALMU)

- توثيق سياسة إدارة المخاطر كما تم إقرارها بمعرفة لجنة الأصول والالتزامات والحفاظ عليها.
- إعداد النماذج المستخدمة في تحديد وقياس المخاطر والعمل على تطويرها باستمرار.
- إعداد تقارير بالقيم المعرضة للخطر وتطور تلك القيم على مدار الزمن وعرض تلك التقارير على لجنة إدارة الأصول والالتزامات.
- تقديم توصيات لتعديل الفجوات بما يتفق مع الحدود السابق اعتمادها.
- متابعة تطبيق قرارات لجنة الأصول والالتزامات وإخطارها بمدى التقدم في تطبيق تلك القرارات.

- خطير تقلبات سعر العائد

يتعرض البنك لأنثر التقلبات في مستويات أسعار العائد السائدة في السوق وهو خطير التدفقات النقدية لسعر العائد المتمثل في تذبذب التدفقات النقدية المستقبلية لأداة مالية بسبب التغيرات في سعر عائد الأداة ، وخطير القيمة العادلة لسعر العائد وهو خطير تقلبات قيمة الأداة المالية نتيجة للتغير في أسعار العائد في السوق ، وقد يزيد هامش العائد نتيجة لتلك التغيرات ولكن قد تختفي الأرباح في حالة حدوث تحركات غير متوقعة ، ويقوم مجلس إدارة البنك بوضع حدود لمستوى الاختلاف في إعادة تسعير العائد الذي يمكن أن يحتفظ به البنك.

هدف البنك من إدارة خطير أسعار العائد :

يهدف البنك إلى تخفيض درجة تعرضه لمخاطر هيكيل أسعار العائد إلى أقصى حد ممكن مع مراعاة أن تكون قيمة المخاطر المتبقية الناجمة عن أسعار العائد في حدود مستوى الحساسية المعتمد من لجنة الأصول والالتزامات. ويعرف مستوى الحساسية بأنه التغير في صافي القيمة الحالية لمراسك أسعار العائد الثابتة المستقبلية للبنك مقابل كل زيادة قدرها ١ % بمنحنى سعر العائد وتم المتابعة الجدية لمدى التزام البنك بالحدود المطبقة .

- خطير السيولة

خطير السيولة هو خطير تعرض البنك لصعوبات في الوفاء بتعهداته المرتبطة بالالتزامات المالية عند الاستحقاق واستبدال المبالغ التي يتم سحبها . ويمكن أن ينبع عن ذلك الإخفاق في الوفاء بالالتزامات الخاصة بالسداد للمودعين والوفاء بارتباطات عمليات التوظيف .

إدارة مخاطر السيولة

- تتضمن عمليات الرقابة لخطر السيولة المطبقة بمعرفة إدارة الشئون المالية بالبنك ما يلى :
- * يتم إدارة التمويل اليومي عن طريق مراقبة التدفقات النقدية المستقبلية للتأكد من إمكانية الوفاء بكافة المتطلبات ويتضمن ذلك إخلال الأموال عند استحقاقها أو عند منها للعملاء ويتوارد البنك في أسواق المال العالمية لتأكيد تحقق ذلك الهدف .
 - * الاحتفاظ بمحفظة من الأصول عالية التسويق التي من الممكن تسليمها بسهولة مقابلة أية اضطرابات غير متوقعة في التدفقات النقدية .
 - * مراقبة نسب السيولة بالمقارنة بالمتطلبات الداخلية للبنك ومتطلبات البنك المركزي المصري .
 - * إدارة التركيز وبيان استحقاقات عمليات التوظيف .

هدف البنك من إدارة السيولة

يهدف البنك لتمويل أنشطته على أساس أفضل الأسعار الممكنة في ظل الظرف الطبيعي، ولضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته في حالة حدوث أزمة. وسعيا نحو تحقيق هذه الغاية يتبنى البنك المبادئ الرئيسية التالية لإدارة السيولة :

- إدارة السيولة في المدى القصير وفقا للإطار الرقابي.
- توسيع مصادر التمويل.
- الاحتفاظ بمجموعة من الأصول ذات سيولة عالية .

قياس ومتابعة هيكل مخاطر السيولة

يتلخص إطار إدارة السيولة بالبنك في العمليات التالية :

- التقييم المنتظم لهيكل سيولة البنك وتطوره على مدار الزمن.
- متابعة توسيع مصادر التمويل .

تقييم البنك لاحتياجات التمويل على أساس التوقعات الواردة في الموازنة التقديرية بفرض التخطيط لحلول ملائمة التمويل .

يتم تحديد فجوات السيولة المتوقعة عن طريق حصر البنود التي تظهر بقائمة المركز المالي البنك وخارجها حسب نوع عملة وأجال الاستحقاق المتبقية لتلك البنود وتتحدد تواريخ استحقاق الأصول والالتزامات القائمة على أساس الشروط التعاقدية للمعاملات ونماذج أنماط سلوك العميل التاريخية (كما في حالة حسابات الاستثمار) وكذا الأفتراضات التقليدية المتصلة ببعض بنود قائمة المركز المالي (كما في حالة حقوق المساهمين) .

و لأغراض الرقابة وإعداد التقارير يتم قياس وتوقع التدفقات النقدية لليوم والأسبوع والشهر التالي وهي الفترات الرئيسية لإدارة السيولة وتمثل نقطة البداية لتلك التوقعات في تحليل الاستحقاقات التعاقدية للالتزامات المالية وتواريخ التحصيلات المتوقعة للأصول المالية .

و تقوم إدارة التوظيف المعنى أيضاً بمراقبة عدم التطبيق بين الأصول متوسطة الأجل ، ومستوى ونوع الجزء غير المستخدم من ارتباطات عمليات التوظيف ، ومدى استخدام تسهيلات الحسابات الجارية المدينة وأثر الالتزامات العرضية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستددة .

منهج التمويل

يتم مراجعة مصادر السيولة عن طريق فريق منفصل بإدارة الشئون المالية بالبنك بهدف توفير تنوع واسع في العملات ، والمناطق الجغرافية ، والمصادر ، والمنتجات والأجال .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

- ادارة رأس المال تتمثل أهداف البنك عند إدارة رأس المال ، الذي يشمل عناصر أخرى بالإضافة إلى حقوق الملكية الظاهرة بالمركز المالي فيما يلي :
- الالتزام بالمتطلبات القانونية والاحكام الشرعية لرأس المال في جمهورية مصر العربية وفي البلدان التي تعمل بها فروع البنك.
- حماية قدرة البنك على الاستمرارية وتمكينه من الاستمرار في توليد عائد للمساهمين والأطراف الأخرى التي تعامل مع البنك .
- الحفاظ على قاعدة رأسمالية قوية تدعم النمو في النشاط .

يتم مراجعة كفاية رأس المال واستخدامات رأس المال وفقاً لمتطلبات الجهة الرقابية (البنك المركزي المصري في جمهورية مصر العربية) يومياً بواسطة إدارة البنك ، من خلال نماذج تعتمد على إرشادات لجنة بازل للرقابة المصرفية ويتم تقديم البيانات المطلوبة وإيداعات لدى البنك المركزي المصري على أساس ربع سنوي

- ويطلب البنك المركزي المصري أن يقوم البنك بما يلي :
- الاحتفاظ بمبلغ ٥ مليارات جنيه مصرى حداً أدنى لرأس المال المصدر والمدفوع .
 - الاحتفاظ بنسبة بين عناصر رأس المال وبين عناصر الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر تتعادل أو تزيد عن ١٢,٥ % ، ويبلغ الحد الأدنى لمعيار كفاية رأس المال بعد اضافة متطلبات الدعامة التحوطية والبنوك ذات الأهمية النظامية المحلية ١٢,٥٠ % وذلك من بداية يناير ٢٠١٩ م .

يتكون بسط معيار كفاية رأس المال من الشريحتين التاليتين :

الشريحة الأولى : وهي رأس المال الأساسي ، ويتكون من رأس المال المدفوع (بعد خصم القيمة الدفترية لأسهم الخزينة) ، والأرباح المحتجزة والاحتياطيات الناتجة عن توزيع الأرباح فيما عدا احتياطي المخاطر البنكي العام ، وبخصم منه أيام شهرة سبق الاعتراف بها وأية خسائر مرحلة ، واجمالي رصيد بندو الدخل الشامل الآخر المتراكם بالميزانية .

وقد تم إدراج صافي الأرباح المرحلية في الشريحة الأولى وذلك طبقاً لقرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٥ فبراير ٢٠١٧.

الشريحة الثانية : وهي رأس المال المساند ، ويتكون مما يعادل مخصص المخاطر العام وفقاً لرصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى بما لا يزيد عن ١٠,٢٥ % من إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بأوزان المخاطر ، والتوظيفات / الردائع المساعدة التي تزيد أجاليها عن خمس سنوات (مع استهلاك ٢٠ % من قيمتها في كل سنة من السنوات الخمس الأخيرة من أجاليها) و ٤٥ % من الزيادة بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية من الاستثمارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة .

ويراعى عند حساب إجمالي بسط معدل كفاية رأس المال لا يزيد رأس المال المساند عن رأس المال الأساسي وألا تزيد التمويلات - الردائع - المساعدة عن نصف رأس المال الأساسي .
ويتم ترجيح الأصول بأوزان مخاطر تتراوح من صفر إلى ٢٠٠ % مبوبة بحسب طبيعة الطرف المدين بكل أصل بما يعكس مخاطر الائتمان المرتبطة به معأخذ الضمانات التقديمة في الاعتبار ويتم استخدام ذات المعالجة للمبالغ خارج قائمة المركز المالي بعد إجراء التعديلات لتعكس الطبيعة العرضية والخسائر المحتملة لذلك المبالغ .

تم إعداد معيار كفاية رأس المال طبقاً لمتطلبات بازل II بناءً على قرار مجلس إدارة البنك المركزي المصري بجلسته المنعقدة بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٢ والتي أصدرت في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢ .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

وقد التزم البنك بكافة متطلبات رأس المال المحلية خلال السنتين الماضيتين

وللحصر الجدول التالي مكونات رأس المال الأساسي والممتد ونسب معيار كفاية رأس المال في نهاية الفترة المالية :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
ألف جنيه مصرى

		<u>الشريحة الأولى (رأس المال الأساسي والإضافي)</u>
		رأس المال المصدر والمدفوع
		أسهم خزينة (-)
		الاحتياطيات "قانوني (عام) & رأسمالي"
		احتياطي مخاطر العام
		الأرباح المحتجزة
		الأرباح المرحلية رباع السنوية / السنوية
		حقوق الأقلية
		إجمالي الاستبعادات من رأس المال الأساسي المستمر Common Equity
		إجمالي رصيد بنود الدخل الشامل الآخر المتراكم بعد التعديلات الرقابية
		إجمالي رأس المال الأساسي والإضافي
		<u>الشريحة الثانية (رأس المال المسادى)</u>
		٤٥% من الزيادة في القيمة العادلة عن القيمة الذئبة للأكتيارات المالية في الشركات التابعة والشقيقة
		رصيد المخصصات المطلوبة مقابل أدوات الدين و التسهيلات الائتمانية المطلوبة في المرحلة الأولى
		إجمالي رأس المال المسادى
		إجمالي القاعدة الرأسالية بعد الاستبعادات (إجمالي رأس المال)
		الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بازلان المخاطر
		إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بازلان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
		إجمالي القاعدة الرأسالية / إجمالي الأصول والالتزامات العرضية المرجحة بازلان المخاطر الائتمان والسوق والتشغيل
		%

وافق البنك المركزي المصري في جلسته بتاريخ ٧ يوليو ٢٠١٥ م على التعليمات الرقابية لقياس الخاصة بالرافعة المالية مع إزام البنك بالحد الأدنى لذلك النسبة (٣%) على أساس ربع سنوي وذلك على النحو التالي :
 كسبة استرشادية من نهاية سبتمبر ٢٠١٥ م وحتى عام ٢٠١٧ م .
 كسبة ملزمة اعتباراً من عام ٢٠١٨ م .

كما أوجب عن الإفصاح عن النسبة ومكوناتها (بسطًا ومقامًا) بالقواعد المالية المنشورة أسوة بما يجري عليه حالياً فيما يخص المعيار المعتمد على المخاطر (CAR) .

ويكون بسط ومقام نسبة الرافعة المالية من الآتي :
مكونات البسط يتكون بسط النسبة من الشريحة الأولى لرأس المال (بعد الاستبعادات) المستخدمة في بسط معيار كفاية رأس المال المعتمد على المخاطر (CAR) .

مكونات المقام يتكون مقام النسبة من كافة أصول البنك داخل وخارج الميزانية - وفقاً للقواعد المالية - وهو ما يطلق عليه "تعرضات البنك".

النسبة يجب لا تقل نسبة الشريحة الأولى من القاعدة الرأسالية (بعد الاستبعادات) إلى إجمالي تعرضات البنك عن (٣%).

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
ألف جنيه مصرى

		<u>أولاً : بسط النسبة</u>
		الشريحة الأولى من رأس المال بعد الاستبعادات
		<u>ثانياً : مقام النسبة</u>
		(جمالي التعرضات داخل الميزانية و عمليات المشتقات المالية وتمويل الأوراق المالية)
		التعرضات خارج الميزانية
		(جمالي التعرضات داخل وخارج الميزانية)
		نسبة الرافعة المالية %

- التقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

أ. خسائر الأضمحلال في مشاركات ومرابحات ومضاربات

يراجع البنك محفظة مشاركات ومرابحات ومضاربات لتقدير الأضمحلال على أساس ربع سنوي على الأقل ، ويقوم باستخدام الحكم الشخصي عند تحديد ما إذا كان ينبغي تسجيل عبء الأضمحلال في قائمة الدخل ، وذلك لمعرفة ما إذا كان هناك أية بيانات موثوقة بها تشير إلى أنه يوجد انخفاض يمكن قياسه في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من محفظة المرابحات وذلك قبل التعرف على الانخفاض على مستوى المرابحة الواحدة في تلك المحفظة ، وقد تشمل هذه الأدلة وجود بيانات تشير إلى حدوث تغير سلبي في قدرة محفظة من عملاء التوظيف على السداد للبنك ، أو ظروف محلية أو اقتصادية ترتبط بالتعثر في أصول البنك . عند جدولة التدفقات النقدية المستقبلية ، تقوم الإدارة باستخدام تقديرات بناء على الخبرة السابقة لخسائر أصول ذات خصائص مخاطر عمليات التوظيف والاستثمار في وجود آلة موضوعية تشير إلى الأضمحلال مماثلة لتلك الواردة في المحفظة . ويتم مراجعة الطريقة والافتراضات المستخدمة في تقدير كل من مبلغ وتقويم التدفقات النقدية المستقبلية بصورة منتظمة للحد من أي اختلافات بين الخسارة المقدرة والخسارة الفعلية بناء على الخبرة .

بـ. استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات دفعات وتواريخ استحقاق ثابتة أو قابلة للتحديد على أنها استثمارات محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ويطلب ذلك التبويب استخدام الحكم الشخصي بدرجة عالية ولا تأخذ هذا القرار يقوم البنك بتقدير النية والقدرة على الاحتفاظ بتلك الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة ، وإذا أخفق البنك في الاحتفاظ بتلك الاستثمارات حتى تاريخ الاستحقاق فيما عدا في بعض الظروف الخاصة مثل بيع كمية غير هامة قرب ميعاد الاستحقاق عندها يتم إعادة تبويب كل الاستثمارات بالتكلفة المستهلكة إلى الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر ، وبالتالي سوف يتم قياس تلك الاستثمارات بالقيمة العادلة وليس بالتكلفة المستهلكة إضافة إلى تطبيق تبويب أي استثمارات بذلك البند .

جـ. القيمة العادلة للمشتقات

يتم تحديد القيمة العادلة للأدوات المالية غير المقيدة في أسواق نشطة باستخدام أساليب التقييم وعندما يتم استخدام هذه الأساليب مثل النماذج لتحديد القيمة العادلة يتم اختبارها ومراجعتها دوريا بواسطة أفراد مؤهلين ومستقلين عن الجهة التي قامت بأعدادها . وتعتمد نتائج التقييم العادلة إلى حد ما على الخبرة .

دـ. أدوات مالية يتم قياسها بالقيمة العادلة :

يتم قياس الأصول المالية المبوبة كأصول مالية بغرض المتاجرة بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بقائمة الدخل ضمن بند " صافي الدخل من المتاجرة " كما يتم قياس أدوات الدين المبوبة كأصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر بالقيمة العادلة مع إدراج فروق التغير في القيمة العادلة بينود الدخل الشامل الآخر ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات في أدوات حقوق ملكية يتم قياس الأسهم المقيدة ببورصة الأوراق المالية بالقيمة العادلة طبقاً للأسعار المعلنة بالبورصة في تاريخ القوائم المالية " أما بالنسبة للأسهم غير المقيدة بالبورصة " فيما عدا الاستثمارات الاستثمارية " فيتم تقييمها بإحدى الطرق الفنية المقبولة " طريقة التدفقات النقدية المخصومة ، طريقة مضاعفات القيمة " وإدراج فروق التقييم بقائمة الدخل الشامل ضمن " احتياطي القيمة العادلة " وبالنسبة للاستثمارات الاستثمارية تعتبر التكلفة أو القيمة الأسمية بمثابة القيمة العادلة لتلك الاستثمارات .

يقوم مصر فنا بالعمل وفقاً للتسلسل الهرمي للقيمة العادلة بناء على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

-المستوى الأول:

وتتمثل مدخلات المستوى الأول في الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في الأسواق النشطة للأصول أو التزامات مطابقة يستطيع البنك الوصول إليها في تاريخ القياس.

-المستوى الثاني:

وتتمثل مدخلات المستوى الثاني في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى الأول وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.

-المستوى الثالث:

وتتمثل مدخلات المستوى الثالث في المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

- تمويلات وتسهيلات مع العملاء

تظهر التمويلات والتسهيلات بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الانمائية المتوقعة .

- أرصدة لدى البنوك

تظهر أرصدة لدى البنوك بالصافي بعد خصم مخصص الخسائر الانمائية المتوقعة .

- أدوات دين بالتكلفة المستهلكة

يتم تبويب الأصول المالية غير المشتقة ذات الدفعات وتاريخ الاستحقاق الثابتة أو القابلة للتحديد كأدوات دين بالتكلفة المستهلكة " ضمن نموذج الأعمال للأصول المالية المحافظ عليها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية " .

- الأوعية الإدخارية وشهادات الإدخار

تظهر الأوعية الإدخارية وشهادات الإدخار بالتكلفة .

٥ - التحليل القطاعي

- التحليل القطاعي للأنشطة

يتضمن النشاط القطاعي العمليات التشغيلية والأصول المستخدمة في تقديم الخدمات المصرافية وإدارة المخاطر المحيطة بها والعادن المرتبط بهذا النشاط الذي قد تختلف عن باقي الأنشطة الأخرى . ويتضمن التحليل القطاعي للعمليات وفقاً للأعمال المصرافية الواردة فيما يلي :

المؤسسات الكبيرة ، والمتوسطة والصغرى

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والودائع والحسابات جارية مدينة عمليات التوظيف والاستثمار والمشتقات المالية .

الاستثمار

ويشمل أنشطة اندماج الشركات وشراء الاستثمارات وتمويل إعادة هيكلة الشركات والأدوات المالية .

الأفراد

وتشمل أنشطة الحسابات الجارية والإدخار والودائع والمرابحات الشخصية والمرابحات العقارية .

أنشطة أخرى

وتشمل الأعمال المصرافية الأخرى إدارة الأموال .

وتشتمل المعاملات بين الأنشطة القطاعية وفقاً لدوره النشاط العادي للبنك وتتضمن الأصول والالتزامات الأصول والالتزامات التشغيلية كما تم عرضها في المركز المالي للبنك .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيرادات المتقدمة للقائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٦ - صافي الدخل من العائد

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات:
١٠٦,٤٦٨	٥٣٣,٩٠٥	البنك المركزي المصري
٢١٩,٥٨٨	٨٠٦,٠٨٣	البنوك الأخرى
٧٣٢,٨٤٧	٩٤٢,١٨٦	العملاء
١,٠٥٨,٩٠٣	٢,٢٨٢,١٧٤	المجموع
٤,٦٦٢,٢٣٣	٥,١٧١,٥٦١	عائد أدوات دين حكومية
٦١,٣٥٣	١٢٢,٨٦٤	عائد أدوات دين غير حكومية
٥,٧٨٢,٤٨٩	٧,٥٧٦,٥٩٩	اجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة للمبيعات
١,٥٨٩,٥٣٢	٢,٠٥٤,٧٥٢	اجمالى عائد عمليات مشاركات ومرابحات ومضاربات والإيرادات المشابهة والمبيعات
٧,٣٧٢,٠٢١	٩,٦٣١,٣٥١	تكلفة الأوعية الإدخارية والتکاليف المشابهة وتكلفة المبيعات:
(٦١,٨٩٤)	(١٣٩,٤٤٥)	ودائع وحسابات جارية:
(٣,٤٩٠,٥٧٨)	(٤,٦٣٤,٦٧٤)	البنوك
(٣,٥٥٢,٤٧٢)	(٤,٧٧٤,١١٩)	العملاء
(١,١٣٦,٠٨١)	(١,٤٥٦,٣٣٢)	اجمالى تكلفة الأوعية الإدخارية والتکاليف المشابهة
(٤,٦٨٨,٥٥٣)	(٦,٢٣٠,٤٥١)	تكلفة المبيعات
٢,٦٨٣,٤٦٨	٣,٤٠٠,٩٠٠	(جملـاـلى تـكـلـفـةـ الأـوعـيـةـ الإـدـخـارـيـةـ وـالتـكـالـيفـ المـشـابـهـةـ وـتـكـلـفـةـ المـبـيعـاتـ)
		الصافي الدخل من العائد

٧ - إيرادات الأتعاب والعمولات

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	الأتعاب والعمولات المرتبطة بعمليات التوظيف والاستثمار
٢٠,١٩٧	٦١,٥٦٣	أتعاب خدمات تمويل المؤسسات
٤,٥٧٠	٧,٤٥٩	أتعاب أعمال الأمانة والحفظ
٩,٣٩٩	٢٢,٠٨٧	أتعاب أخرى
١٠٢,١٩٣	١٣٢,٥٩٧	الأجمالي
١٣٦,٢٧٩	٢٢٣,٧٠٦	

٨ - توزيعات الأرباح

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٢٨,٣٧٨	١٧١,٨٤٧	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
٤,٤٣٤	٧,٢٣٠	
١٣٢,٨١٢	١٧٩,٠٧٧	الأجمالي

**بنك فضل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م**

٩ - صافي دخل المتاجرة

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى بالألف جنيه مصرى

عمليات النقد الأجنبي

١٥,١٢١	(٤٥,٩٢٣)	(خسائر) أرباح التعامل في العملات الأجنبية
١٨,٩٨٧	٤٣,٤٩٧	أرباح تقييم أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية بغرض المتاجرة
<u>١٠,٧٠٠</u>	<u>٣٧,٣٨٨</u>	أرباح أدوات حقوق الملكية
<u>٤٤,٨٠٨</u>	<u>٣٤,٩٦٢</u>	الأجمالي

١٠ - (عبء) الأضمحلال عن خسائر عمليات التوظيف والاستثمار

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى بالألف جنيه مصرى

(٥٤٧)	(٤,٢٣٠)	نقدية وارصدة لدى البنك المركزي
(٨٣٦)	(١,١٩٦)	ارصدة لدى البنك
(٩٦٠)	(١٢,٣٩١)	أدوات دين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
(٢٢,٨٤٥)	(١٨٦,٩٦٩)	أدوات دين بالتكلفة المستهلكة
(٢٠,٩٨٧)	(٢٧٢,٤١٩)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء
-	(٢,٢٦٢)	مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنك
<u>(٤٦,١٧٥)</u>	<u>(٤٨٠,٤٦٧)</u>	الأجمالي

١١ - مصروفات إدارية

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى بالألف جنيه مصرى

(٤٣٣,٥١٣)	(٦٠٣,١٨٤)	تكلفة العاملين
(١٣,٥٠١)	(١٥,٠٤١)	أجور ومرتبات
<u>(٩,٧١٤)</u>	<u>(١٠,٠٦٠)</u>	تأمينات اجتماعية
<u>(٤٥٦,٧٢٨)</u>	<u>(٦٢٨,٢٨٥)</u>	تكلفة المعاشات
<u>(٩٥,٩٣٠)</u>	<u>(١٣٩,٦٠٦)</u>	تكلفة نظم الاشتراكات المحددة
<u>(٣١٧,٨٦٥)</u>	<u>(٤٤٩,٣٩٠)</u>	الإهلاك والإستهلاك
<u>(٨٧٠,٥٢٣)</u>	<u>(١,٢١٧,٢٨١)</u>	مصروفات إدارية أخرى
		الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقرآن المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

١٢ - إيرادات تشغيل أخرى

<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	
٨٧٠,٢٦٢	١,٥٤١,١٣٣	أرباح تقدير أرصدة الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية ذات الطبيعة النقدية بخلاف تلك التي بغرض المتأخرة
٢,٥٣٩	٦,١٤٠	أرباح بيع ممتلكات ومعدات
(٥٢٤)	(٩٨٦)	(مصروف) إيجار تشغيلي
٩٨,٢٣٤	٩٢,٣١٤	آخر
<u>(١٦٣,٩٥٩)</u>	<u>(٦,٨١٣)</u>	(عبء) مخصصات أخرى
<u>٨٠٦,٥٥٢</u>	<u>١,٦١١,٧٩٨</u>	الأجمالي

١٣ - (مصروفات) ضرائب الدخل

<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	
(٨٤٠,٥٢٤)	(٧٢٤,٦٨٧)	ضرائب الدخل الحالية
(٩٤٦,٤١٠)	(٩٥٨,٥٢٥)	وتتمثل ضرائب الدخل الحالية في الآتي:
١٠٥,٨٨٦	٢٣٣,٨٣٨	ضرائب دخل جارية
<u>(٨٤٠,٥٢٤)</u>	<u>(٧٢٤,٦٨٧)</u>	إيرادات ضريبية من مجلة
		الإجمالي

وفيما يلي الموقف الضريبي:

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

- تمت التسوية النهائية مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٨ م.
- بالنسبة لعام ٢٠١٩ تمت المحاسبة والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وجاري اجراء التسوية النهائية للحصول على مخالصة نهائية عن العام.
- بالنسبة لاعوام ٢٠٢٠-٢٠٢١ تم تقديم الإقرار الضريبي وسداد الضريبة المستحقة من واقعه في المواعيد المحددة قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠١٩ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢٠/١/١ م حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ م تم توريد الضريبة الشهرية المستحقة في الموعد المحدد قانونا ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

ثالثاً: ضريبة الدعم

- تمت التسوية والاتفاق مع المركز الضريبي لكتاب الممولين وتم اجراء التسوية النهائية وسداد الضريبة المستحقة وذلك منذ بداية نشاط البنك وحتى عام ٢٠٢٠ م.
- بالنسبة للفترة من ٢٠٢١/١/١ م وحتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ م فقد تم تقديم الإقرار الضريبي الربع سنوي في ميعاده وسداد الضريبة المستحقة من واقعه ولم يتم الفحص حتى تاريخه.

رابعاً: الضريبة العقارية

- تم سداد جموع الضرائب المستحقة على فروع ومقارنات البنك حتى عام ٢٠٢٣ م ، وذلك وفقاً للقانون رقم ١٩٦ لسنة ٢٠٠٨ والمعمول به من ٢٠١٣/٧/١ .

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيصالات المتممة للقانون المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

بالنسبة لشركات البنك

أولاً: ضريبة على أرباح الأشخاص الاعتبارية

يتم إعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

ثانياً: ضريبة كسب العمل

• يتم توريد الضريبة الشهرية المستحقة وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

ثالثاً: ضريبة الدخلة

• يتم إعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

رابعاً: الضريبة العقارية

• يتم إعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

خامساً: ضريبة المبيعات وقيمة المضافة

• يتم إعداد الإقرارات الضريبية وسداد الضريبة من واقع تلك الإقرارات وتقديمها في المواعيد المحددة قانوناً.

١٤ - نصيب السهم في الربح

٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م	صافي أرباح الفترة
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	حصة العاملين
٢,٠٢١,١٨٤	٢,٩٤٣,٠٨٣	مكافأة مجلس الإدارة
(٩٠,٠٠٠)	(١١٠,٠٠٠)	
(٩,٥٠٠)	(١٢,٠٠٠)	
١,٩٢١,٦٨٤	٢,٨٢١,٠٨٣	
٦٠٧,٤٧١	٦٠٧,٤٧١	المتوسط المرجح للأسهم العادي المصدرة
<u>٣,١٦٣</u>	<u>٤,٦٤٤</u>	نصيب السهم الأساسي في الربح (بالمليون)

١٥ - نقدية وأرصدة لدى البنك المركزي المصري

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	نقدية
بالمليون جنيه مصرى	بالمليون جنيه مصرى	أرصدة لدى البنك المركزي في إطار نسبة الاحتياطي الإلزامي
١,٤٤٢,٥٠٠	١,٦٢٩,٧١٧	يخصم :
١١,٢٠١,٤٤٥	١١,٢١٤,٩٦٣	مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة والأيرادات المقدمة
(٢٥,١٦٣)	(٣٩,٩٥٣)	
<u>١٢,٦١٨,٧٨٢</u>	<u>١٢,٨٠٤,٧٢٧</u>	الأجمالي
٨,٠١٩,٣١٤	٧,١٦١,٣٤٧	أرصدة بدون عائد
٤,٥٩٩,٤٦٨	٥,٦٤٣,٣٨٠	أرصدة ذات عائد
<u>١٢,٦١٨,٧٨٢</u>	<u>١٢,٨٠٤,٧٢٧</u>	الأجمالي

**بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م**

١٦ - أرصدة لدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	
٧٩٦,٥٩٨	١,٠١٣,٨٦١	حسابات جارية ودائع(مضاربات)
٢٣,٣٦٣,٧٣١	٣٦,٧٦٨,١٤٧	بخصم : الإيرادات المقدمة
(٤٨,٨٠٧)	(٨١,٩٠٠)	بخصم : مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة
(٢,٨٧٧)	(٤,٧٤٩)	الإجمالي
<u>٢٤,١٠٨,٦٤٥</u>	<u>٣٧,٦٩٥,٣٥٩</u>	البنك المركزي بخلاف نسبة الاحتياطي الإلزامي
٢,٤٣٦,٩٣٦	٥,٢٨٢,١٩٦	بنوك محلية
١٧,٩١٧,١٤٣	٢٧,١٥١,٢٩٥	بنوك خارجية
٣,٧٥٤,٥٦٦	٥,٢٦١,٨٦٨	الإجمالي
<u>٢٤,١٠٨,٦٤٥</u>	<u>٣٧,٦٩٥,٣٥٩</u>	أرصدة بدون عائد
٢١٤,١٥٩	١٨٥,٨٢٨	أرصدة ذات عائد
٢٣,٨٩٤,٤٨٦	٣٧,٥٠٩,٥٣١	الإجمالي
<u>٢٤,١٠٨,٦٤٥</u>	<u>٣٧,٦٩٥,٣٥٩</u>	أرصدة متداولة
٢٣,٨٩٥,٦٧٥	٣٧,٥٣٢,٧٣٣	أرصدة غير متداولة
٢١٢,٩٧٠	١٦٢,٦٢٦	الإجمالي
<u>٢٤,١٠٨,٦٤٥</u>	<u>٣٧,٦٩٥,٣٥٩</u>	

١٧ - مخزون

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	
٤٥٥,٠٥٨	٦٠٤,٤٦٣	مخزون خامات
٣١٠,٤٢٦	٣٣٦,٤٨٩	مخزون مستلزمات إنتاج وقطع غيار ووقود
٩٤,٢٢٦	٢٦٩,٢١٩	مخزون إنتاج تام
٤٦,١٣٧	٨٠٠,١٠٠	مخزون عقاري
٣١,٦٧٨	٢٩٨,٠٥٦	اعتمادات مستدبة
(٣,٠٠٠)	(٧,٣١٢)	فروق تقييم ومخصص اضمحلال مخزون
<u>٩٣٤,٥٢٥</u>	<u>٢,٣٠١,٤١٥</u>	الإجمالي

١٨ - عملاء وأوراق قبض

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بالألف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألف جنيه مصرى	
٢٧٩,٩٤١	٣٦١,١٩٨	عملاء
١٣٥,٤١٦	١٤٦,٠١٧	أوراق قبض
٢٥٢,٤٢١	٢٣٠,١٣٣	شيكات برسم تحصيل
٣٧,٦٧٧	٦٦,٨٩٠	عملاء ضمان كمبيالات معززة
<u>٧٠٥,٤٥٥</u>	<u>٩٠٤,٢٣٨</u>	الإجمالي
<u>(١٩,٣٥٧)</u>	<u>(٢٤,٥٧٦)</u>	بخصم :
<u>٦٨٦,١٩٨</u>	<u>٨٧٩,٦٦٢</u>	مخصص اضمحلال العملاء
		المصافي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيصالات المتممة للقرآن المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م <u>بالألف جنيه مصرى</u>	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م <u>بالألف جنيه مصرى</u>	اجمالى المشاركات والمضاربات والمرابحات مع البنوك يخصم : مخصص خسائر الأضطرار الإجمالي
-	٦٥,٦١٧	
-	(٤,٢٦٢)	
-	٦٣,٣٥٥	

يوضح الجدول التالي تصنيف المحفظة ومخصص الخسائر الائتمانية المتزعة :

(بالألف جنيه مصرى) ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

مخصص الخسائر الائتمانية المتزعة	مرحلة (١)
٢,٢٦٢	٦٥,٦١٧
<u>٢,٢٦٢</u>	<u>٦٥,٦١٧</u>
	الإجمالي

١٩ - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م <u>بالألف جنيه مصرى</u>	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م <u>بالألف جنيه مصرى</u>	تجزئة
٤٥٦,٩٠٣	٤٥٢,٧٩١	سيارات
٦٠٠,٣٢٥	٨٢٩,٣٢٠	سلع عمرة و أخرى
١,١٥٦,٩٢٩	١,٢٤٠,٥٠٢	عقارات
٢٩٤,٣٨١	٤٥٨,٦٧٦	موظفين
<u>٢,٥٠٨,٥٢٨</u>	<u>٢,٩٨١,٢٨٩</u>	اجمالى (١)

مؤسسات شاملة المرابحات الصغيرة للأنشطة الاقتصادية

١٠,٤٢٥,١٦٠	١٠,٨٤٦,٧١٥	شركات كبيرة و متوسطة
١,٢١٨,٤٧٠	١,٠٤٠,٣٤٠	شركات صغيرة
٧١,٩١٧	٦٧,٤٨٢	شركات متاخرة الصغر
<u>١١,٧١٥,٥٤٧</u>	<u>١١,٩٥٤,٥٢٧</u>	اجمالى (٢)
١٤,٢٢٤,٠٨٥	١٤,٩٣٥,٨١٦	اجمالى المشاركات والمضاربات والمرابحات للعملاء (٢+١)
(١,٢٢٣,٧٢٩)	(١,٣١٨,٧٢٧)	يخصم : الإيرادات المقدرة
<u>(٥٩١,٥٣٣)</u>	<u>(٨٩٤,٢٠٤)</u>	يخصم : مخصص خسائر الأضطرار
<u>١٢,٣٩٨,٨٢٣</u>	<u>١٢,٧٢٢,٨٨٥</u>	الإجمالي

**بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيصالات المتممة للقرآن المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م**

٩/ب - مشاركات ومرابحات ومضاربات مع العملاء (تابع)

مخصص الخسائر الائتمانية المتوقعة

تحليل حركة مخصص خسائر الأض محلال للمشاركات والمرابحات والمضاربات مع العملاء وفقاً للنوع :

الإجمالي	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	الرصيد أول السنة
(بالألاف جنيه مصرى)		مخصصات كبيرة ومتواسطة وصغيرة ومتناهية الصغر	
٥٩١,٥٣٣	٥٦١,٥٦٧	٢٩,٩٦٦	الرصيد أول السنة
٤٤٢,٥٨٩	٤١٦,٩٩٧	٢٥,٥٩٢	قيمة الأض محلال خلال الفترة
(١٣,٦٤٧)	(١٣,٣٨١)	(٢٦٦)	مبالغ تم إدامتها خلال الفترة
(١٥٦,٤٤٦)	(١٤٥,٧٥٩)	(١٠,٦٨٧)	مخصص انتفي الغرض منه
٣٠,١٧٥	٣٠,١٧٥	-	فرق ترجمة عملات أجنبية
<u>٨٩٤,٢٠٤</u>	<u>٨٤٩,٥٩٩</u>	<u>٤٤,٦٠٥</u>	الرصيد في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
 (بالألاف جنيه مصرى)			
الإجمالي	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	أفراد فقط	الرصيد أول السنة
٨٠١,٧٤٥	٧٤٦,٥٧٧	٥٥,١٦٨	قيمة الأض محلال خلال السنة
١,٢٢٤,٢٧٠	١,١٩٨,٢٢٨	٢٦,٠٤٢	مبالغ تم إدامتها خلال السنة
(٧٢,٠٢٨)	(٦٣,٦٨٨)	(٨,٣٤٠)	مخصص انتفي الغرض منه
(١,٣٨٦,٤٥٨)	(١,٣٤٣,٥٥٤)	(٤٢,٩٠٤)	فرق تقييم
<u>٢٤,٠٠٤</u>	<u>٢٤,٠٠٤</u>	<u>-</u>	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م
<u>٥٩١,٥٣٣</u>	<u>٥٦١,٥٦٧</u>	<u>٢٩,٩٦٦</u>	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقواعد المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٢٠ - استثمارات مالية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بالألاف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بالألاف جنيه مصرى
٢٤,٨٤١,٧٤٤	٢٢,٣٢٦,٦٦٠
٢,٤٤٧,٧٢٧	٣,٠٥٤,٨٢٨
٩٠٩,٣٦٧	١,١٦٧,٠٢٤
٢,٦٤١,٥٢٦	٣,١٤٤,١٣٦
<u>٢,٩٩٠,٨١٩</u>	<u>٣,٢٥٢,٤٦٨</u>
<u>٣٣,٨٣١,١٨٣</u>	<u>٣٢,٩٤٥,١١٦</u>

١/أ - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
أدوات دين مدرجة في سوق الأوراق المالية - بالقيمة العادلة :

أذون خزانة

أدوات دين أخرى

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

- غير مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثالق صناديق استثمار :

- مدرجة وغير مدرجة في سوق الأوراق المالية

(جمالي) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر (١)

٢/ب - استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

أدوات حقوق ملكية - بالقيمة العادلة :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

وثالق صناديق استثمار :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

(جمالي) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر (٢)

٢/ج - استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

أدوات دين :

- مدرجة في سوق الأوراق المالية

أذون الخزانة

عوائد لم تستحق بعد

مخصص خسائر الائتمانية المتزقة

(جمالي) (أ)

- أدوات دين أخرى

- مخصص خسائر الائتمانية المتزقة

(جمالي) (ب)

(جمالي) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة (أ + ب) (٣)

(جمالي) استثمارات مالية (٣+٢+١)

١٥,٩٧٢,٧٣٨	١٩,٣٧٠,٩٤٧
(٣٢٦,٦٠٠)	(٥١٠,٠٧٦)
(٦٦,٥٧٧)	(١٧٦,٤١٠)
<u>١٥,٥٧٩,٥٦١</u>	<u>١٨,٦٨٤,٤٦١</u>
٤٥,١٩٧,٤٥٣	٤٤,٩٧٣,٤٥٥
(٦٣,٠٥٧)	(١٧٣,٦٨٣)
<u>٤٥,٠٣٤,٣٩٦</u>	<u>٤٤,٧٩٩,٧٧٢</u>
٦٠,٦١٣,٩٥٧	٦٣,٤٨٤,٢٣٣
<u>٩٤,٧٠٩,٥٩٣</u>	<u>٩٦,٧٧٣,٤٧٠</u>

بنك قيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتنمية للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٢٠ - استثمارات مالية (تابع)

وفيما يلى تحطيل أذون خزانة بكل محفظة مالية :

وتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر:

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>	
٩,٤٨٨,٤٤٤	١٠,٢٧٠,٢٥٦	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
٥,١٢٨,٧٦٧	٧,٢٨٥,٣٠٥	أذون خزانة استحقاق ١٨٢ يوم
٨,٩٩١,٧٣٢	٤,٤٨٤,٤٩٣	أذون خزانة استحقاق ٢٧٣ يوم
٢,٩١٩,٧٨٣	١,٨٣٠,٥٩٣	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٤٠,٩٤١)	(٣٩,٤٣٢)	عمليات بيع أذون خزانة مع الالتزام باعادة الشراء
(١,٦٤٦,٠٤١)	(١,٥٠٤,٥٥٥)	عوائد لم تستحق بعد
<u>٢٤,٨٤١,٧٤٤</u>	<u>٢٢,٣٢٦,٦٦٠</u>	<u>إجمالي</u>

وتمثل أذون خزانة في محفظة الاستثمارات المالية بالتكلفة المستهلكة :

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	
<u>بألف جنيه مصرى</u>	<u>بألف جنيه مصرى</u>	
٥٨٢,٣٤٣	١٥٣,٠٧٥	أذون خزانة استحقاق ٩١ يوم
١٥,٣٩٠,٣٩٥	١٩,٢١٧,٨٧٢	أذون خزانة استحقاق ٣٦٥ يوم
(٣٢٦,٦٠٠)	(٥١٠,٠٧٦)	عوائد لم تستحق بعد
(٦٦,٥٧٧)	(١٧٦,٤١٠)	مخصص خسائر الائتمانية المتزعة
<u>١٥,٥٧٩,٥٦١</u>	<u>١٨,٦٨٤,٤٦١</u>	<u>إجمالي</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٤٧ - د/د - استثمارات في شركات شقيقة

- بلغت نسبة مساهمة البنك في الشركات الشقيقة كما يلي :

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / خسائر	إيرادات الشركة	الالتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م		
							بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
%٢٤,٣٠	٢٤١,٥٦	١٢٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٢٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفي مصر الدولي		
%٣٢,٧٥	٢٩٦,١٢٧	٥٠,٢٢٧	٦١,١٩١	٢,١٥٤,٥٠٤	٢,٨٣٦,٩٩٩	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات		
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربة للوساطة في التأمين		
%٤٠,٠٠	٦٣,٧٥٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سيني للتنمية والتطوير		
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	ارضك			
%٤٠,٠٠	٢٤٩	٧	٦١٢	١,٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أراديس "		
%٤٨,٥٧	١,٩٤٤	٦٥	٥,٠٧٦	٤,٧٨٧	٤,٦٨٢	مصر	الجزء للبويات والصناعات الكيماوية		
							الإجمالي		
				٦٢٦,٢٩٧					

نسبة المساهمة	القيمة الدفترية	أرباح / خسائر	إيرادات الشركة	الالتزامات الشركة (بدون حقوق الملكية)	أصول الشركة	البلد مقر الشركة	٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م		
							بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
%٢٤,٣٠	٢٠١,٩٧٢	١٢٨,٦٢٧	٦٠٦,٦٤٩	١٥٣,٢٨٣	٥٦٤,٤٧٣	مصر	مستشفي مصر الدولي		
%٣٢,٧٥	٢٤٤,٧٧	٥٠,٢٢٧	٦١,١٩١	٢,١٥٤,٥٠٤	٢,٨٣٦,٩٩٩	مصر	المصرية للتأمين التكافلي على الممتلكات		
%٢٥,٠٠	-	(١٩١)	٦	١,٦٣٥	٦٥٣	مصر	عربة للوساطة في التأمين		
%٤٠,٠٠	٦٣,٧٥٧	(١٦,١٠٢)	٢٣٣,٨٨٢	١,٧٩٢,٤٢٥	١,٧٨٨,٥٧٤	مصر	أشجار سيني للتنمية والتطوير		
%٢٥,٥١	١٨,٧١٤	(١٤٩,٧٦٠)	٦,٠٣٤	٢,٦١٢,٤٩٣	٢,٤٧٤,٤٣٤	ارضك			
%٤٠,٠٠	٢٤٩	٧	٦١٢	١,٠٢	٧٤٤	مصر	العربية لأعمال التطهير " أراديس "		
%٤٨,٥٧	١,٨٣٥	٦٥	٥,٠٧٦	٤,٧٨٧	٤,٦٨٢	مصر	الجزء للبويات والصناعات الكيماوية		
				٥٣٦,٢٢٤			الإجمالي		

- تم إدراج الأرصدة من آخر قوائم مالية متاحة ،

٤٧ - ٤/هـ - أرباح الاستثمارات المالية

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م		٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م	
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١,١٤١	-		
٩٣,٥٧٢	٨٥,٠٦٤		
٩٤,٧١٣	٨٥,٠٦٤		

أرباح استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
 أرباح استثمارات في شركات شقيقة
 الإجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٢١ - أصول أخرى

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	
١,٨١٦,٢٧١	١,٨٨٥,٢٠٤	الإيرادات المستحقة
١١١,٤٥١	٢٣٥,٨١٤	المصروفات المقدمة
٩٢,٨٥٢	٩٤,١٥٩	دفعات مقدمة تحت حساب شراء أصول ثابتة
٢,١٤٧,٦٠٩	٢,١٢٤,٣٧٣	الأصول التي ألت ملكيتها للبنك وفاء لدبيون *
٤٣,٤٨٧	١٧٥,٢٨٥	التأمينات والعهد
٣٩	٢١	القرض الحسن
٩٦٥,٧١٢	١,٠٥٣,٩٨١	مشروعات تحت التنفيذ **
٥٦٦,٧٩٨	٣٧٩,٥٣٨	أخرى
١٦٧,٠٥٢	١٥٥,٤٦٦	مسدد تحت حساب الضرائب
<u>٥,٩١١,٢٧١</u>	<u>٦,١٠٣,٨٤١</u>	<u>الاجمالي</u>

* تتمثل في وحدات سكنية وإدارية وأراضي تم الاستحواز عليها مقابل تسوية مدروسة بعض عمالء التوظيف ويتم بيع هذه الأصول كلما كان ذلك ممكناً ، ويتم إخطار البنك المركزي المصري بموقف تلك الأصول في نهاية كل شهر وفقاً لمتطلبات المادة ٦٠ من القانون ٨٨ لسنة ٢٠٠٣ م .

** فيما يلي مكونات بند مشروعات تحت التنفيذ :

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	
٨٧٥,٩٠٧	٩٢٢,٤٩٥	فروع تحت التأسيس
٨٩,٨٠٥	١٣١,٤٨٦	أخرى
<u>٩٦٥,٧١٢</u>	<u>١,٠٥٣,٩٨١</u>	<u>الاجمالي</u>

٢٢ - أصول غير ملموسة (تتمثل في أنظمة آلية وبرامج حاسب آلي)

<u>٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	<u>٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م</u> <u>بالألف جنيه مصرى</u>	
٧٦,٥١	١٩٣,٣٩٧	صافي القيمة الدفترية أول السنة
١٧٨,٩٢٥	١٠٤,٤٥٩	اضافات
(٦٢,٠٣٠)	(٥٨,٤٣٩)	استهلاك
<u>١٩٣,٣٩٦</u>	<u>٢٣٩,٤١٧</u>	<u>صافي القيمة الدفترية آخر الفترة / السنة</u>

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

٤٣ - أصول ثابتة

الكلفة	مجمع الإهلاك	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢١/١٢/٣١
أراضي وإنشاءات	ورافق		
تحسینات أصول مستأجرة	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
الآلات ومعدات	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
أخرى	الإجمالي		
٢٦٦١,٩٩٥	٤١٩,٥٤٣	١,٠٧٣,٩١٣	٢٦,٦٣٧
(١,١٥٢,٩٣٦)	(٢٢٧,٥٧٣)	(١٦٥,٧٤٢)	(٨,١١٠)
٧,١٠٥,٠٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧
			١,٤٩٣,٤٤١
٢,١٥,٥٥٩	١٨١,٩٧٠	٤١١,١٧١	١٨,٤٧٧
٤١٣,٤٢٥	١١١,٤٣٩	٥٥,٤٦٣	٦,٦٢٤
(٨,٧١)	(٤,٥٣)	(٢,٣٤٣)	-
(١٤٧,٧٧١)	(٧٢,٧٧٧)	(٤٠,٢١٣)	(٢,٠٣٤)
٧,٩٢٢	٣,١٣٩	٣,٠٨٣	-
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧
			١,٧٠٦,٨٠٦
٣,٦٦٧,٣٥٩	٥٢٦,٤٥١	١,١٢٩,٠٢٣	٣٢,٢٦١
(١,٢٩٢,٣٨٥)	(٣٠٦,٥١)	(٧٠٢,٨٧٢)	(١١,١٩٤)
٣,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧
			١,٧٠٦,٨٠٦
٢,٣٧٤,٩٧٤	٢١٩,٩٤٠	٤٢٦,١٦١	٢٢,٠٦٧
١٢٢,٧٧٤	٢٧,٨٥	٢٥,١٥٦	١٣,٢٢
(٢٩,٨٨٤)	(١,٠٦٠)	(٢٨,٨٧٤)	-
(٨١,٠٤٤)	(٣٨,٣١٣)	(٣٥,٤٧٨)	(١,٩٤١)
١٩,٣٢٨	١,٣٣٩	١,٨,٠٦٦	(٣)
٢,٤٠٣,١٨٨	٢,٨,٩٩١	٣,١٥,٧٩	٢٢,٤١٨
			١,٧٤٩,٠٠٠
٣,٧٢٠,٢٤٩	٥٥٢,٤٧٦	١,١٢٩,٢٦٥	٤٦,٥٨٣
(١,٣٥٤,١١)	(٧١٣,٧٨٤)	(٧١,٢٨٩)	(١٣,١٦٥)
٣,٤٦٦,١٨٨	٢,٨,٩٩١	٣,١٥,٧٩	٣٣,٤١٨
			١,٧٤٩,٠٠٠

٤٤ - استثمارات عقارية

الكلفة	مجمع الإهلاك	صافي القيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١	٢٠٢١/١٢/٣١
الأراضي			
المباني	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
الإجمالي	بالآلاف جنيه مصرى	بالآلاف جنيه مصرى	
٢٥,٧٠	٧,٢٠	١٨,٤٠	
(٩٣٤)	(٩٣٤)	-	
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠	
		١٨,٤٠	
٢٤,٦٦٦	٦,٢٦٦	١٨,٤٠	
٥,١٧٩	٥,١٧٩	-	
(١٤٤)	(١٤٤)	-	
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠	
٢٩,٧٧٩	١٢,٣٧٩	١٨,٤٠	
(١,٠٧٨)	(١,٠٧٨)	-	
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠	
٢٩,٧٠١	١١,٣٠١	١٨,٤٠	
(١٢٤)	(١٢٤)	-	
٢٩,٥٧٧	١١,١٧٧	١٨,٤٠	
٣٠,٧٧٩	١٢,٣٧٩	١٨,٤٠	
(١,٢٠٢)	(١,٢٠٢)	-	
٢٩,٥٧٧	١١,١٧٧	١٨,٤٠	

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

٢٥ - أرصدة مستحقة للبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	
١,٠٦٨,٩٢٦	١,٤٣١,٢٨٩	حسابات جارية
٦٢٦,١٨٣	٦,٥٩١,٣٤٨	ودائع
<u>١,٦٩٥,١٠٩</u>	<u>٨,٠٢٢,٦٣٧</u>	الأجمالي
١,٥٥٤,٩٣٥	١,٥٦٧,٨٩٩	بنوك محلية
١٤٠,١٧٤	٦,٤٥٤,٧٣٨	بنوك خارجية
<u>١,٦٩٥,١٠٩</u>	<u>٨,٠٢٢,٦٣٧</u>	الأجمالي
١٤٠,١٧٤	١٤٦,١٥٠	أرصدة بدون عائد
٦٢٦,١٨٣	٦,٥٩١,٣٤٨	أرصدة ذات عائد متغير
٩٢٨,٧٥٢	١,٢٨٥,١٣٩	أرصدة ذات عائد ثابت
<u>١,٦٩٥,١٠٩</u>	<u>٨,٠٢٢,٦٣٧</u>	الأجمالي

٢٦ - الأوعية الادخارية وشهادات الادخار

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	
١٠,٤٤٤,١٤٧	١٢,٤٢٤,١٦٢	حسابات تحت الطلب
٦٥,٧٤٦,٦٦	٧٣,١٨٠,٧٥٨	حسابات لأجل وباختصار
٤٦,٤٥٠,٦٢٥	٤٥,٢٧٩,٠٨٨	شهادات ادخار
٧٨٩,٧٥	١,٤٤٩,٨٠٢	الحسابات الأخرى *
<u>١٢٢,٤٨١,١٢٨</u>	<u>١٣٢,٣٣١,٨١١</u>	الأجمالي
٣,٩٢٢,٩٩٢	٤,٥٣٧,٠٢٥	حسابات مؤسسات
١١٩,٥٥٨,١٣٦	١٢٧,٧٩٤,٧٨٦	حسابات أفراد
١٢٢,٤٨١,١٢٨	١٣٢,٣٣١,٨١١	الأجمالي
١١,٢٨٣,٨٩٧	١٣,٨٧١,٩٩٥	أرصدة بدون عائد
١١٢,١٩٧,٢٣١	١١٨,٤٥٩,٨٤٦	أرصدة ذات عائد متغير
<u>١٢٢,٤٨١,١٢٨</u>	<u>١٣٢,٣٣١,٨١١</u>	الأجمالي

* تتضمن الحسابات الأخرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م حسابات قدرها لا شيء مقابل ٤٥,٨٠٠ ألف جنيه مصرى في تاريخ المقارنة ، تمثل ضمان لارتباطات غير قابلة للإلغاء خاصة باعتمادات مستديمة - استيراد وتصدير والقيمة العاملة لذلك الودائع هي تقريباً قيمتها الحالية .

٢٧ - التزامات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣م	
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	
٣,٥٣٦,٣٢٠	٤,٠٩٨,٥٢٣	عوائد مستحقة
١٦,٣٣١	١٣,٨٤٣	مصروفات مستحقة
١٨٨,٠٥٠	١٢٥,٠٠٠	الزكاة المستحقة شرعاً
١٣٦,٩٣٤	٢٦٩,٦٤٨	توزيعات مساهمين
٧٢٠,١٣٥	٤٨٦,٦٦١	أرصدة دائنة ودائنو من مختلفون
<u>٤,٥٩٧,٧٧٠</u>	<u>٤,٩٩٣,٦٧٥</u>	الأجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م

٢٨ - مخصصات أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بألاف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بألاف جنيه مصرى	
١٢٣,٣٧٥	٣١٠,٤٠٧	الرصيد في أول السنة
(٥,٠٢٨)	٥٣٦	تعديل رصيد أول السنة
١١٨,٣٤٧	٣١٠,٩٤٣	الرصيد بعد التعديل
٦,٨٣٧	٢,١٦٨	فرق ترجمة عملات أجنبية
(١٢,٤١٣)	(٣٢,٨٩٣)	المستخدم خلال الفترة / السنة
٢٣٣,٤١٥	٢٦,٨٤٢	المكون من المخصصات
(٣٥,٧٧٩)	(١٨,٨٦٤)	مخصصات انتقى الغرض منها
<u>٢١٠,٤٠٧</u>	<u>٢٨٧,١٩٦</u>	الرصيد في آخر الفترة / السنة

٢٩ - رأس المال المصدر والمدفوع وأسهم الخزينة
 يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٥,٦٧٧,٥٠٩ ألف جنيه مصرى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ بقيمة اسمية ١ دولار أمريكي لسهم وجميع الأسهم مسددة بالكامل.

الإجمالي	أسهم خزينة	أسهم عادية	عدد الأسهم
	بألاف جنيه مصرى	بألاف جنيه مصرى	بألاف جنيه مصرى
٥,٦٦٧,٦١٧	(٩,٨٩٢)	٥,٦٧٧,٥٠٩	٦٠٧,٤٧١,٤٥٠
<u>٥,٦٦٧,٦١٧</u>	<u>(٩,٨٩٢)</u>	<u>٥,٦٧٧,٥٠٩</u>	<u>٦٠٧,٤٧١,٤٥٠</u>

- يبلغ رأس المال المرخص به مبلغ مليار دولار أمريكي .
- يبلغ رأس المال المصدر والمدفوع مبلغ ٦٠٧,٥ مليون دولار أمريكي بما يعادل ٥,٥ مليار جنيه مصرى موزعة على ٦٠٧,٤٧١,٤٥٠ سهم وجميع الأسهم عادية .

٣٠ - الاحتياطيات

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بألاف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بألاف جنيه مصرى	
٣٧,٢٤١	٢٢,٥٠٢	احتياطي المخاطر البنكية العام (ا)
١,٩١٤,٤٧٤	٢,٣٦١,٣٤٤	احتياطي قانوني (عام) (ب)
٢٥,٢٣٣	٣١,٥٧٩	احتياطي رأسمالي (ج)
٣,٢١٤,٩٢٤	٤,٤٣٠,٠٣٨	احتياطي القيمة العادلة (د)
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣	احتياطي المخاطر العام (ه)
<u>٥,٣٤١,١٢٥</u>	<u>٦,٩٩٤,٦٦٦</u>	اجمالي

أ- احتياطي المخاطر البنكية العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م بألاف جنيه مصرى	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م بألاف جنيه مصرى	
٨٥,٤٠١	٣٧,٤٤١	الرصيد في أول السنة المالية
(٤٨,١٦٠)	(١٤,٧٣٩)	المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول آلت ملكيتها للبنك إلى الأرباح المحتجزة
<u>٣٧,٢٤١</u>	<u>٢٢,٥٠٢</u>	الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

**بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتنمية لقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م**

٣٠ - الاحتياطيات (تابع)

ب - احتياطي قانوني (عام)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١,٦٤٦,١٨٤	١,٩١٤,٤٧٤
٢٦٨,٢٩٠	٤٤٦,٨٧٠
<u>١,٩١٤,٤٧٤</u>	<u>٢,٣٦١,٣٤٤</u>

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي قانوني (عام)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ج - احتياطي رأسمالي

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٢٥,٢٢٣	٢٥,٢٢٣
-	٦,٣٤٦
<u>٢٥,٢٢٣</u>	<u>٣١,٥٧٩</u>

الرصيد في أول السنة المالية
محول من أرباح السنة المالية السابقة إلى احتياطي رأسمالى
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

* يمثل أرباح بيع أصول ثابتة تم تحويلها لل الاحتياطي الرأسمالي قبل إجراء توزيعات الأرباح وتم تكوينه وفقاً للعادة ٤٠ من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١.

د - احتياطي القيمة العادلة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١,٨٠٣,٩٤١	٣,٢١٤,٩٢٤
١,٣٨٨,٢١٠	١,٢٠١,٧٢٢
٢,٣٨٤	١٣,٣٩١
<u>١٩,٣٨٩</u>	-
<u>٣,٢١٤,٩٢٤</u>	<u>٤,٤٣٠,٠٣٨</u>

الرصيد في أول السنة المالية
التغير في القيمة العادلة
التغير في مخصص الخسائر الأنتقالية المتوقعة لأدوات الدين
خسائر اضمحلال استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
الآخر (إيجاز ٢٠/د)
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

ه - احتياطي المخاطر العام

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
١٤٩,١٥٣	١٤٩,١٥٣
<u>١٤٩,١٥٣</u>	<u>١٤٩,١٥٣</u>

الرصيد في أول السنة المالية
الرصيد في نهاية الفترة / السنة المالية

٣٠ - الأرباح المحتجزة (متضمنة أرباح الفترة / السنة)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م	٣٠ يونيو ٢٠٢٣ م
بالألف جنيه مصرى	بالألف جنيه مصرى
٨,٥١٢,٣٩٤	١٢,٠٢١,٤٨٦
١٣,٠٠٩	(١٣٧,٣٢٣)
٤٨,١٦٠	١٤,٧٣٩
٤,٧٥٧,١٦٢	٢,٩٤٣,١٨٢
-	(٦,٣٤٦)
(٢٦٨,٢٩٠)	(٤٤٦,٨٧٠)
(١,٠٤٠,٩٤٩)	(١,٤٩٠,٠٧١)
<u>١٢,٠٢١,٤٨٦</u>	<u>١٢,٨٩٨,٦٩٨</u>

الرصيد في أول السنة
المحول من احتياطي القيمة العادلة للأرباح المحتجزة
المحول من احتياطي المخاطر البنكية عن أصول التملكتها للبنك
صافي أرباح الفترة / السنة
محول إلى الاحتياطي رأسمالي
محول إلى الاحتياطي القانوني
توزيعات أرباح
صافي أرباح الفترة / السنة والأرباح المحتجزة

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م

٣١ - النقية وما في حكمها

١/١ - لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقية تتضمن النقية وما في حكمها الأرصدة التالية التي لا تتجاوز تاريخ استحقاقها ثلاثة أشهر من تاريخ الاقتضاء :

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م	٣٠	
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	
١,٢٧٢,٩٤٧	١,٦٢٩,٧١٧	نقدية
٢٠,٠٥٥,٥٧٢	٣٧,٦٩٥,٣٥٩	أرصدة لدى البنك
١١,٠٨٠,٣٨٠	١٠,٤١٨,١٩٢	أدون خزانة
٣٢,٤٠٨,٨٩٩	٤٩,٧٤٣,٢٦٨	الاجمالي

٢/٣١ - لم تتضمن قائمة التدفقات النقية معاملات غير نقدية تتمثل فيما يلى:

- أ. لم يشمل التغير في بند مرابحات ومشاركات للعملاء الحركة على أصول ألت ملكيتها للبنك وفاء لديون ببند أصول أخرى ببلغ ٢٢,٢٣٦ ألف جنيه مصرى بالإضافة إلى ديون معروفة بمبلغ ١٣,٦٤٧ ألف جنيه مصرى للعملاء .
- ب. لم يشمل التغير في بند استثمارات مالية متاحة للبيع فروق التقييم والتي أدرجت ببند احتياطي القيمة العادلة بمبلغ ١,٢١٥,١١٤ ألف جنيه مصرى .

٣٢ - التزامات عرضية وارتباطات

١ - مطالبات قضائية

يوجد عدد من القضايا القائمة المرفوعة ضد البنك في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م وتم تكوين مخصص لذلك القضايا وما تم تكوينه يمثل التزام قانوني نتج عن حدث في الماضي وأمكن تقديره بدرجة يعتمد عليها ومن المتوقع تحقق خسائر عنها وتحملت به نتائج أعمال البنك.

ب - ارتباطات رأسمالية

بلغت تعاقبات البنك عن ارتباطات رأسمالية ٦٢٣,٣٣٣ ألف جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م مقابل ٥٣٧,٨٦٥ ألف جنيه مصرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ م متمثلة في ارتباطات عن تعاقبات أصول ثابتة وتوجد ثقة كافية لدى الإدارة من تحقق إيرادات صافية وتوافر تمويل لخطفية تلك الارتباطات.

ج - ارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار

تتمثل ارتباطات البنك الخاصة بارتباطات عن عمليات التوظيف والاستثمار فيما يلى :

٣٠ يونيو ٢٠٢٢ م	٣٠ ديسمبر ٢٠٢٢ م	
بألف جنيه مصرى	بألف جنيه مصرى	
٢,١٤١,٩٠٢	٢,٠٠٦,٨٧٣	ارتباطات عن توظيفات
٩٣,٤٦٠	١٠٧,٤١٩	خطابات ضمان
١٣,٦٩٣	٨١٧	اعتمادات مستددة استئراد
٢,٢٤٩,٠٥٥	٢,١١٥,١٠٩	الاجمالي

بنك فيصل الإسلامي المصري (شركة مساهمة مصرية)
الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م

٣٣- صناديق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري وذو العائد التراكمي)

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري (ذو العائد الدوري)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة هيرمس لإدارة صناديق الاستثمار، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق ٥٠٠,٠٠٠ وثيقة قيمتها ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٥٠,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية ١٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ١٦٢,٤٢٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢٢,٩٢٨,٤٩٦ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بمبلغ ٣٠,٤١٣,١٤٥ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بمبلغ ١٨٧,٢٥ جنيه مصرى بعد توزيعات قدرها ٧٥,٧٧ جنيه مصرى منذ بدء النشاط كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٨٠٣,٤٨٩ وثيقة .

- صندوق استثمار بنك فيصل الإسلامي المصري وبينك التجارى الدولى (ذو العائد التراكمي)

الصندوق أحد الأنشطة المصرفية المرخص بها للبنك مع البنك التجارى الدولى بموجب قانون سوق رأس المال رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ ولائحته التنفيذية ، وتقوم بإدارة الصندوق شركة سي آى اسيس ماجمنت لإدارة صناديق الاستثمار ، وقد بلغ عدد وثائق استثمار هذا الصندوق مليون وثيقة قيمتها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى خصص للبنك ٢٥,٠٠٠ وثيقة منها (قيمتها الإسمية ٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى) لمباشرة نشاط الصندوق.

وقد قام البنك بشراء عدد ٣٢,٠٠٠ وثيقة المحافظ بها بمبلغ ٢,٣٥٣,٦٥٣ جنيه مصرى بلغت قيمتها الإستردادية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٣م بمبلغ ٥,٢٩٧,٢٨٠ جنيه مصرى .

وقد بلغت القيمة الإستردادية للوثيقة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م بمبلغ ١٦٥,٥٤ جنيه مصرى كما بلغت عدد وثائق الصندوق القائمة في ذات التاريخ ٣٢٧,٥٩٩ وثيقة .

وطبقاً لعقد إدارة الصندوق وكذلك نشرة الاكتتاب يحصل بنك فيصل على أتعاب وعمولات مقابل إشرافه على الصندوقين وكذلك الخدمات الإدارية الأخرى التي يؤديها له ، وقد بلغ إجمالي الأتعاب والعمولات ١,٨٦٦,٥٤٧ جنيه مصرى عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٢م أدرجت ضمن بند إيرادات الأتعاب والعمولات بقائمة الدخل.

٣٤- أحداث هامة

يتبع بنك فيصل الإسلامي المصري تطورات أزمة روسيا وأوكرانيا ومدى تأثيرها على الاقتصاد المصرى وانعكاس تلك الأزمة على عملاء البنك بمختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وبناء على ذلك فإن البنك مستمر في اجراءات الحماية الداخلية من خلال مراقبة ومراجعة مستوى المخصصات وكذلك نسبة تحفظ المحفظة لتخفيض حدة التأثير على محفظة التوظيفات مع العملاء .